جامعـــــة عمار ثليجـــي الاغـــواط

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم علم اجتماع و عمل

الموضوع:

نظرة المجتمع الى المرأة العاملة في قطاع الامن

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع تنظيم و عمل

من إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور :**

- نوعي حنان - بداوي محمد

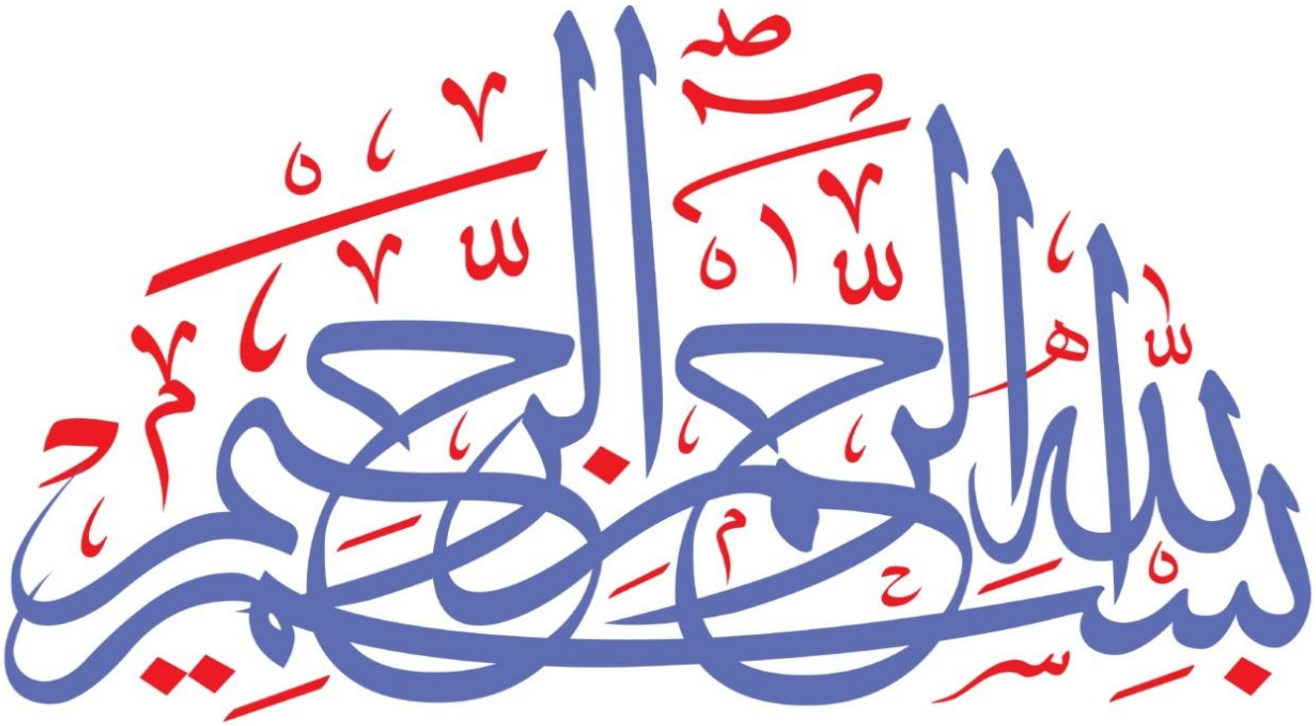
لجنة المناقشة :

-الدكتور: ..... رئيســــــــــا

- الدكتور: ..... بداوي محمد .....مشرفا و مقررا

- الدكتور:..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و العرفان

الشكر الاول ، الله الخاق من عدم ، شكر و حمد لا يترجمه مداد ولا قلم .

أما الشكر الثاني ن فأوزعه على كل من منحني بصص أمل فابصر بفضلهم بحثي العلمي النور

أخص بالشكر الاستاذ المشرف الدكتور " بداوي محمد" الذي اقدم له خالص الشكر و التقدير لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و الذي كان لعله و فضله و حسن توجيهاته تصويب افكاري المشتتة نحو الهدف الاساسي للمذكرة فجزاه الله خير جزاء .

أخيرا خالص شكري و تقديري لكل أستاذ (ة) كان له (ها) الفضل في تكويني و مرافقتي خلال مراحل دراستي، الليسانس ، الماستر بجامعة عمار ثليجي بالاغواط

و الله ولي التوفيق

إهداء

الى أحلى هدية الحياة الى معنى الحب و الحنان الى بسمة الحياة و سر الوجود و أنقى انسان على وجه الارض بحر الاطمئنان و سريان الامان الى من كان دعائها سر نجاحي "أمي" حفظها الله .

الى ملاكي في الحياة و سندي و داعمي طيلة دراستي لك مني كل الحب يا من كنت تاجا على رأسي طيلة حياتي الى من كانت اماله أن يقدم لنا لحظة السعادة من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى القلب الكبير " أبي" .

الى من أضاؤوا لي طريقي و ساندوني و تنازلوا عن حقوقهم لإرضائي العيش في هناء إخوتي " بلقاسم " و " فتحي" حفظهم الله .

و الى إخواتي حفظهم الله الله لي الفخر أنكم سندي " فاطمة و أمال" و أولادهم و بناتهم : إبراهيم ، أبوبكر ، دلال ، نهال ، هاجر ، و الى زوجة أخي حفظها الله التي كانت أخت و صيقة و سند لي في هذه الرسالة و الى بناتها : "مريم و " ريهام"

و الى بنات عمي : "صابرية " ، " نادية" ، " سارة" و أولاد عمي إهداء خاص الى زوجة عمي "مليكة" الآم الثانية دمتي فخرا و تاجا فوق رؤوسنا حفظها الله .

و الى كل من ساندوا ظهري وقت الحاجة و دعموا إيماني وقت الضياع و الى كل زملاء الدراسة و الى من تحلو بالإخاء ، و تميزوا بالوفاء و العطاء الى ينابيع الصدق الصافي .

الى كل من أحب أهدي هذا "حنان"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

المحتـــــــــــــوى	الصفحة
الشكر و العرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة	
اولا) الإشكالية	04
ثانيا) أسباب اختيار الموضوع	06
ثالثا) أهمية الدراسة	06
رابعا) أهداف الدراسة	07
خامسا) تحديد المصطلحات	07
الفصل الثاني : المرأة العاملة	
تمهيد	11
أولا) المرأة العاملة	12
1) المرأة العاملة	12
2) عمل المرأة و مكانتها في المجتمع العربي	12
3) عمل المرأة و مكانتها في المجتمع الجزائري	16
4) دوافع خروج المرأة للعمل	19
ثانيا) المرأة الشرطية	21
1) لمحة تاريخية عن ظهور المرأة الشرطية في المجتمع العربي	21
2) دخول المرأة للأمن الوطني في الجزائر	22
3) تأسيس الشرطة النسائية في الجزائر	25
4) شروط دخول المرأة للأمن الوطني	26
5) دور المرأة في حماية أمن المجتمع	28
خلاصة	30

فهرس المحتويات :

الفصل الثالث : الاجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	32
أولا) مجال الدراسة	33
1) المجال المكاني	33
2) المجال الزمني	34
3) المجال البشري	35
ثانيا: منهج الدراسة	35
ثالثا : أدوات جمع البيانات	36
1) الملاحظة	36
2) المقابلة	36
3) الاستمارة	36
4) المرحلة الأولية	37
5) المرحلة النهائية	37
رابعا : مجتمع الدراسة	37
1) العينة	38
خامسا: أساليب التحليل	38
1) الأسلوب الكمي	38
2) الأسلوب الكيفي	39
خلاصة	40
الفصل الرابع : عرض البيانات و نتائجها	
تمهيد	42
اولا: عرض و تحليل بيانات الدراسة	43
1) عرض وتحليل بيانات الدراسة	43
ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الفرضية	52
ثالثا : النتيجة العامة	53
خاتمة	56

فهرس المحتويات :

قائمة المراجع	59
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يتعلق بسن المبحوثات	43
02	يتعلق بالمستوي التعليمي للمبحوثات	44
03	يتعلق بالحالة الاجتماعية	45
04	يتعلق بمدى معاملة المجتمع الجزائري للشرطية باحترام	46
05	يتعلق بالعامل المادي الذي يعتبر الدافع الأساسي للالتحاق بهذا القطاع	47
06	يتعلق بمدى وجود فرص عمل أخرى قبل الالتحاق بهذا القطاع	48
07	يتعلق بمدى تفضيل العمل في مؤسسات أخرى على العمل في قطاع الأمن	49
08	يتعلق بمدى مواجهة الشرطية للصعوبات بغية الالتحاق في قطاع الامن	50
09	يتعلق بمدي تعرض الشرطية لنفس المخاطر التي بتعرض لها الرجل العامل معها بقطاع الامن	51
10	تعلق بمدى اقتناع الشرطيات بالعمل في قطاع الأمن	52

مقدمة

مقدمة :

تعد المرأة و شريكة الرجل في بناء المستقبل والحياة، ولهذا فإن دورها في الحياة والعمل لا يقل أهمية عم دور الرجل، بل إنّ المجتمع بحاجة إلى عمل المرأة في كثير من الميادين التي يستوجب وجودها فيها وخصوصاً في الطب، التمريض، التعليم، بشكل عام يعد العمل عبادة سواء للرجل أو للمرأة، فالإنسان بلا عمل يغرق في الكسل، فلذلك ينظر الكثيرون إلى عمل المرأة بنظرة سلبية، متناسيين أن المرأة تسهم في تطور المجتمعات بشكل كبير، وأن عملها يفيدها شخصياً ويفيد أبناءها وزوجها ويحسن من مستوى معيشهم كما أن المرأة التي تعمل تشعر بثقتها بنفسها وتكون قادرة على اتخاذ قراراتها بإستقلالية أكبر ودون ممارسة الإبتزاز الاقتصادي ضدها، لأن المرأة العاملة تشعر بإعتمادها على نفسها، فالعمل يعطي المرأة قوة مادية وقوة معنوية، ويساعدها في تأمين متطلباتها دون أن تكون مضطرة لطلب أي عون من الآخرين.

فدخول المرأة لقطاع الأمن في الجزائر من القضايا التي عرفت إختلافاً في الآراء وتباين في المواقف حيث يعتبر الكثير مشاركة المرأة في عمل الشرطة لا يزال أمرا إستثنائياً وهذا نظراً لمختلف الجهود والضغوطات الشاقة التي يعرفها هذا الميدان خاصة وأن هذه المهنة كانت في مجتمعنا تمثل مهنة رجالية، لكن مع التغيرات المختلفة والجذرية التي مست المجتمع في الآونة الأخيرة إستطاعت فيها المرأة أن تتحدى كل ذلك واقتحمت هذا الميدان وبالتالي فرض وجودها والغوص فيه لمعرفة مختلف الجوانب والقضايا التي كانت وراء انسياق المرأة نحو هذا القطاع.

ومن خلال هذه الدراسة تتطرق لمعرفة نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في قطاع الأمن.

وعلى هذا قسمنا الدراسة إلى اربع فصول:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للدراسة حيث تم التطرق فيه إلى الإشكالية، تساؤلات الدراسة، أسباب اختيار موضوع الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، وكذا تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

- **الفصل الثاني:** في هذا الفصل تطرقنا فيه إلى قسمين:

- القسم الأول تحدثنا فيه عن المرأة العاملة ومكانتها في المجتمع العربي ككل والمجتمع الجزائري خاصة وأهداف ودوافع خروجها إلى مجال العمل.
- القسم الثاني المرأة الشرطية: ذكر فيه لمحة صغيرة عن ظهور المرأة الشرطية في مجتمع العربي وعن دخول المرأة للأمن في المجتمع الجزائري ومتى نشأت الشرطة النسائية في الجزائر وماهي شروطها ودورها في حماية أمن المجتمع.

- **الفصل الثالث:** فصل الإجراءات المنهجية، التي تم فيها التطرق إلى مجال الدراسة وعينة الدراسة، والمنهج الملائم لها والكشف عن الأدوات المنهجية المساعدة في جمع المعلومات

- **الفصل الرابع:** تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل وتفسير البيانات ,من خلال عرض وتفسير البيانات ثم تحليل النتائج في ضوء الفرضيات الأولى, ثم النتيجة العامة ونتائج الدراسة واهم الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للدراسة

أولا : الإشكالية:

إن عالم المرأة لم يــكن منغلقاً وآفاقها لم تكن ضيقة وخبراتها لم تكن محدودة ولا محصورة في مجالات البيت فقط بل كان عالمها رحباً رحابة الحياة، وموضوع المرأة يعتبر من المواضيع التي حظت بدراسات في الجزائر فظاهرة اشتغال المرأة ولا سيما الأم ظاهرة لم تعد تدرس من جانب أنها تتعلق بالمرأة نفسها وحسب بل تعدى ذلك إلى الأسرة والمجتمع ككل فخروج المرأة للعمل تاركة وراءها مسؤوليات كبيرة كتنشئة الأطفال ورعايتهم واعدادهم حيث انعكس على الحياة الأسرية، وكان له الآثار العميقة في تطوير وتغيير المركز الاجتماعي للمرأة، وكذا الأدوار والوظائف في المجتمع ولاشك أن هذا التغيير في الأدوار سيصاحبه تغيير في العلاقات، فاليوم أصبح عمل المرأة من الظواهر المنتشرة في المجتمع الجزائري.

وتطور العمل في هذا المجتمع فتح الباب على مصراعيه أمام المرأة في جميع المجالات فــخروجها إلى ميدان النشاط الاقتصادي وفي مختلف القطاعات كان دوما شديد الصلة لتوجيهات النظام السياسي، فالمجتمعات الرأسمالية لم تزدها بتطبيقها لنظام المشتغل كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية التي أكدت على ضرورة المساواة بين الجانبين متناسية الفروق البيولوجية والدور القاعدي للمرأة.

فالتحاق المرأة بالعمل لم يظهر عشوائياً بل خضعت لعوامل عديدة ومتداخلة ودفعت بالمرأة دفعاً إلى عالم العمل في بعض المجالات والظروف والحاجة المادية وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والأداء التي تقوم به يعد من الأدوار المهمة التي نصف المجتمع باعتباره موضوعاً جوهرياً داخل المنظمات، والمؤسسات مهما كانت طبيعتها، كما يعتبر بشكل مباشر عن مجهودات العاملين في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة، كما يتوقف مستوى الأداء على قدرات ومهارات وخبرات التي تقع خلف مجموعة من المتطلبات التي تتضمن المؤهلات العلمية، الميول، الاهتمامات وغيرها من العوامل التي تتدرج ضمنه باعتباره نتاج أفراد المنطقة، ومدى مساهمتهم في تحقيق أهداف المنظمة العامة ومدى إشراك جهود الموظفين في الإنتاج.

فأداء المرأة العاملة في مثل هذه القطاعات ألا وهو قطاع الأمن، هي المجهودات التي تبذلها في سبيل تحقيق أهدافه وكذا المساهمة في إحداث التغيير، وتنمية القدرات والمواهب المتعلقة بهذا المجال باعتبار أن كل مجال يختلف عن الآخر، وبالتالي توفير الأمن والاستقرار سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

فبفضل القفزة الثقافية والتكنولوجية استطاعت المرأة اليوم أن تقتحم مثل هذه المجالات التي طالما كانت حكراً على فئة الرجال، والذي عرف عنها بالصرامة والانضباط.

وبالتالي مع التغيرات المختلفة والجذرية التي مست المجتمع الجزائري، ابتداء من الثمانينيات والتي وجدت فيها تسهيلات كثيرة من أجل الاندماج في سوق العمل لذا أصبح عمل المرأة في مثل هذه القطاعات سواء كان اختيارياً أو اضطرارياً حقيقة قائمة وواقعاً اجتماعيا، بغض النظر عن النظرة المكسية لدى أفراد المجتمع اتجاه عملها بين مؤيد ومعارض.

ومن ثم تتساءل إن كان الرأي العام يتقبل عمل المرأة في هذا المجال، هل يساهم في بناء هذه المهنة أم يرفضها، وما تأثير تلك النظرة على أدائها:

- ✓ ماهي النظرة التي يحملها المجتمع الجزائري للمرأة العاملة في قطاع الأمن من وجهة نظر الشرطيات؟

❖ التساؤلات الجزئية:

- هل نظرة المجتمع للمرأة العاملة في قطاع الامن نظرة ايجابية؟

❖ الفرضية العامة:

- تختلف الصورة الذهنية للمجتمع على المرأة العاملة في قطاع الأمن من السلب الى الايجاب وذلك لوجود مؤيدين الفكرة ومعارضين عليها.

❖ الفرضية الجزئية:

- ينظر المجتمع للمرأة العاملة في قطاع الامن نظرة ايجابية، لان المرأة تريد أن تقف وقفة دفاع وصمود للدفاع عن الوطن وامن البلاد كونها هي الأخرى تحس بالمسؤولية اتجاه بلادها.

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ انتشار ظاهرة عمل المرأة في قطاع الأمن في المجتمع الجزائري.
- ❖ بما أن المرأة أصبحت عضواً فعال في قطاع في المجتمع فاهتمامي كان بقضايا عمل المرأة.
- ❖ فضولي العلمي الكبير الذي دفعني للتطرق إلى هذه المواضيع التي تحتاج إلى تحليل سوسيولوجي.
- ❖ عمل المرأة في جميع المجالات بما فيها قطاع الأمن أصبح من الظواهر الحديثة وناتجة عن التغير في المجتمع الجزائري والمجتمع الأغواطي خاصة.
- ❖ التغيير الاجتماعي الذي انعكس على تطور نظرة المجتمع للمرأة العاملة التي كانت منحصرة في مهام معينة كالتعليم والصحة، فتطورت هذه النظرة لتشمل مهام أخرى كانت ممارسة من طرف الرجل أكثر من المرأة.

ثالثا : أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع المرأة العاملة في قطاع الأمن من المواضيع الحديثة الدراسة والتي تمثلت أهميتها في:

- ❖ تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع عمل المرأة خاصة أن أغلب الدراسات تناولت مثل هذه المواضيع بصورة عامة دون تخصيص قطاع معين كقطاع الأمن المعروف عنه بالصرامة والانضباط.
- ❖ تعالج هذه الدراسة موضوعاً حساساً وهو عمل المرأة في الأمن الوطني بإعتبار هذا المجال ليس كغيره من المجالات الأخرى، كونه يتطلب الدقة والصرامة بعيداً عن كل الجوانب الغير رسمية في العمل.
- ❖ أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تضيفه المرأة في العمل الأمني والشرطي خصوصاً.

رابعا : أهداف الدراسة:

بما أن المرأة أصبحت عضو فعال في المجتمع وحاضرة المجالات وبفضل احتلالها لمختلف المناصب والرتب يصبح من الضروري التعرف على نظرة المجتمع لأداء المرأة العاملة في سلك الأمن (الشرطة) وعليه تهدف إلى:

- ❖ إلقاء الضوء على نظرة المجتمع الجزائري حول عمل المرأة في قطاع الأمن، وهل هي نظرة سلبية أم إيجابية.
- ❖ التعرف على مدى تأثير هذه النظرة على أداء المرأة في قطاع الأمن (الشرطة: في عملها كموظفة.
- ❖ التعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في قطاع الأمن.
- ❖ الكشف عن المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن.

خامسا : تحديد المصطلحات:

- **المرأة العاملة:**

- ✓ عرفها وحيد: "بأنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور البيت ودور الموظفة .
- ✓ وعرفها كذلك المرأة بأنها "المرأة المتعلمة التي لديها من الأطفال إثنين فأكثر ويتراوح سنهم ما بين 6 سنوات وتعمل عملاً حكومياً منتظماً تتقاضى من الأجر وتبعد عن منزلها وأطفالها مدة لا تقل عن 7 ساعات في اليوم".
- ✓ كما في حين عرفت العدوي المرأة العاملة بأنها "المرأة التي تؤدي عملها خارج المنزل وتؤجر عليه وهي تقوم بدورين أساسيين دور البيت ودور الموظفة مع مراعاة خروج النساء اللاتي يعملن بأعمال تطوعية أو أعمال يدوية منزلية"
- ✓ وقد عرفت بأنها "المرأة التي يتراوح سنها ما بين 20 و25 والتي حصلت على قسط من التعليم المتوسط أو الجامعي التي يتوقع منها أن تخرج إلى العمل والتي سوف تساهم في نهضة المجتمع وتتحمل مسؤولية الإنفاق على نفسها".
- ✓ وتعرف المرأة على أنها "التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها كزوجة وأم إلى جانب دورها كعاملة أو موظفة".

- ✓ وكذلك "هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها والتي تقوم بدورين أساسيين في البيت والموظفة".

- ✓ **التعريف الإجرائي للمرأة العاملة:**

هي المرأة اتي تعمل خارج البيت في قطاع الأمن الوطني (الشرطة) مقابل أجر مادي استجابة لمجموعة من الظروف التي يفرضها الواقع الاجتماعي والأسري خصوصاً وبالتالي يصبح لها دورين في الحياة الاجتماعية دور الأم أو الزوجة أو الابنة داخل الأسرة ودور الموظفة.

- ✓ **تعريف الأمن:**

لغة: هو من الأمن والأمان أي الاطمئنان النفسي واستقرارها، مصداقاً لقوله تعالى: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بـــظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون).

اصطلاحاً: تعريف باري بوزان: "هو العمل على التحرر من التهديد".

- ويعرف أيضاً بـــأنه "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"
- الأمن هو موضوعياً يرتبط بغياب التهديد ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فـــهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم وهي تتمثل في بقاء الدولة: الاستقلال الوطني، الرفاه الاقتصادي.
- يعرف الأمن كذلك بأنه "المناخ الذي تتحقق فيه الرفاهية الاقتصادية والكرامة الإنسانية ومن هنا كانت الدعوى الأولى لـــسيدنا إبراهيم عليه السلام هي طلب الأمن قبل كل شيء قائلاً: "رب اجعل هذا البلد آمناً".

- ✓ **تعريف المجتمع:**

لغة: "مشتق من الفعل اجتمع ضد التفرق"

اصطلاحا: " كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم ولها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم وفي علاقاتهم مع البعض

- ✓ **التعريف الإجرائي:**

هو مجموعة من الناس لهم تاريخ مشترك "وقيم وعادات وتقاليد وسلوكيات خاصة بهم، وخبرات واهتمامات وطموحات مشتركة، مشكلات يعانون منها ويشعرون أنهم منتمون إلى بعضهم البعض ويتفاعلون فيما بينهم بشكل مستمر".

- ✓ **تعريف نظرة المجتمع:**

هي مجموعة القيم والمفاهيم والأحكام التي تشكلت في أذهان أفراد المجتمع تجاه المرأة العاملة في قطاع الشرطة.

- ✓ **تعريف الشرطة:**

هي مؤسسة تنفيذية في الدولة، مهمتها إقرار النظام والأمن العام وتنفيذ اللوائح والقوانين، وحماية الأشخاص وممتلكاتهم.

الفصل الثاني

المرأة العاملة

تمهيد:

تعتبر المرأة ركن أساسي من الأركان التي يستند عليها النظام الاجتماعي، فهي تمارس أدواراً إجتماعية ووظيفة متعددة الأبعاد والأهداف، حيث أنه لم يبق الإتجاه التقليدي للمرأة سائداً بأنها كائن بيولوجي تنحصر وظيفتها في الزواج والإنجاب والرعاية الأسرية، لأن هذه النظرة قد حدّدت مكانة الأسرة ودورها ومركزها الفعال في المجتمع وتحرّرت منها.

فالمرأة اليوم إحتلت مراكز عديدة مرموقة داخل المجتمع والأسرة حيث أصبحت رائدة في أكثر من موقع من مواقع الحياة، فقد إستطاعت أن تتحدى كل الصعاب والعقبات التي تعمل على إضعاف طاقاتها وكفاءاتها في العمل وحقوق الإنسان، وعلى المساواة وإحترام القاعدة النسوية لذا من الواجب أن تتوقف قليلاً لإدراك واقع عمل المرأة في المجتمع التي تعمل فيه في الجزائر.

أولا: المرأة العاملة :

1) المرأة العاملة

في المجتمع البدائي كان الرجل هو صاحب السلطة والرأي واستمر وضع المرأة متمثلا بالخضوع للرجل وتشريعاته وقوانينه دون المشاركة أو مساهمة من قبل المرأة، فالرجل يختار العمل الذي يناسبه ويترك الباقي للمرأة إلى قيام الثور الصناعية التي نادت بتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل بالعمل وقد طرحت هذه القضية من منطلق الاستفادة من قوة عمل المرأة، وبالتالي جاءت الدعوة بحقها في العمل ولم يكن ذلك تحرير المرأة أو مساواتها بالرجل؛ إذ تقسيم المجتمع الرأسمالي قد سخر قوة عمل المرأة وبالتالي جاءت الدعوة بحقها في العمل، ولم يكن ذلك بتحرير المرأة أو مساواتها بالرجل إذ تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي قد سخر قوة عمل المرأة في أعمال ليست ذات خطورة اجتماعية كأعمال سكرتارية والتمريض ولبيع بالتجزئة والتربية وبالتالي الحفاظ على تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، على الرغم من أنه أكسبها خبرات اجتماعية جديدة كانت حكرا على الرجل ومع التقدم التقني الذي استبعد شروط القوة العضلية من الإنتاج أصبح تشغيل الآلة بالأمر السهل وبدون أي جهد عضلي أصبحت مهمة العامل مراقبة الآلة، ولهذا السبب زادت من عدد النساء العاملات وخاصة في القطاع الصناعي، واستطاعت المرأة العاملة أن تحقق بعض المكاسب من خلال مساهمتها في النشاطات الاقتصادية[1] .

وتبرز أهمية دور المرأة في الوقت الحاضر من كونها تمثل جزءا كبيرا من الموارد البشرية للدولة وأن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد يعني تهيئة فرص العمل لكلا الجنسين والإسهام في عملية التنمية القومية. ولقد برز عدد من الاتجاهات التي تدعو إلى أن المرأة عنصر بشري يجب الاستفادة منه في برامج التنمية ويمكن أن تتحمل مسؤولية المشاركة في بناء المجتمع شأنها شأن الرجل[2].

[1] ألا عب الله الطائي ، **المشكلات التي تواجه العاملات في الشرطة النسائية " دراسة ميدانية في امرة الشارقة "** ، الامارات العربية المتحدة ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2019 ، ص 17.

[2] إحسان محمد حسن ، **علم اجتماع العائلة** ، ط 2 ، عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 115.

2) عمل المرأة و مكانتها في المجتمع العربي :

لقد اختلف وضع المرأة من مجتمع لآخر عبر التاريخ وطرأت عليه تغيرات عديدة عبر القرون ففي الأزمة ما قبل التاريخ كانت المرأة هي المسيطرة على الحياة العائلية، التي تقوم بمعظم عمليات الانتاج، فمن المعروف في تاريخ البشرية أن مكانة المرأة العالي في المجتمع كانت مرتبطة بنسب أطفالها إليها، حيث حظيت المرأة في المجتمعات الأموية بمكانة اجتماعية عالية، وكذلك حظيت بمنصب الألوهية أيضا حيث كانت النساء من الآلهات وكان الملوك الرجال يقدمون قربا للآلهة، لكن سرعان ما انقلب الوضع عند الأسرة الأبوية وأصبحت المرأة تهتم بشؤون الأسرة وتغذيتها والرجل هو الذي يقوم بالأعمال الخارجية إلّا أن هذا كله لا يمنع من بروز المرأة دائما، وفي مختلف المجالات والحضارات، حيث عملت المرأة في الحقول مع الرجل وكانت لها مراكز عالية في السياسة وهذا في الحضارة الفرعونية، حيث كانت المرأة الفرعونية تعمل في المصانع بالغزل والنسيج وضع السجاجيد وتعمل بالتجارة في الأسواق وتشارك زوجها أعمال الصيد، وكان للمرأة المصرية القديمة حظ كبير من الثقافة ومارست الرياضة والسياحة والأعمال البهلوانية كالرجال سواء وكانت النساء كالرجال يشربن الخمور في الحفلات بل ويشرفن في الشراب[1] .

أما في الحضارة اليونانية فلقد اشتركت في الجيوش، وقامت بأعمال الدفاع وشغلت وظائف عامة، وفي الجاهلية برزت المرأة في عدة ميادين فكن شاعرات ودايات هذا عند الأغنياء، أما عند الفقراء فكن يدفعن أحياء خوفا من العار، أما القرون الوسطى كان عمل المرأة مركز في المنزل وكانت كل من تمارس عملا خارج المنزل تعتبر غير شريفة إضافة إلى أعمالها المنزلية كالطبخ والغسيل، كن مضطرات للعمل في البيت بدافع الضرورة كالنسيج، الخياطة، والطرز، وتعدى عملها كذلك إلى العمل في الحقول والبساتين، ومنه ترى كيف سعى كل فرد للحفاظ على بقائه للعمل بكل جهد، إلا أننا من خلال استعراض تاريخ الحضارات نرى كيف تفصل مختلف الحضارات باختلاف قيمها الثقافية دور الرجل وقيمته على دور المرأة، لذلك ظهر تقسيم العمل تبعا للجنس، فهناك أعمال خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث، حيث اعتبر "دوركايم" في نظريته أن النساء والرجال لهم

[1] بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر** ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص 189.

نفس القوة والذكاء، لذلك الاستقلال الاقتصادي لكل واحد منهما لكن مع تقدم وتطور صور أخلاقية مهنية أصبحت النساء أضعف وعقولها أصغر وراء اعتمادها على الرجل[1].

فالمرأة العربية إذن تتجدد مكانتها في ظل الأوضاع الاجتماعي والاقتصادية والتاريخية التي مر بها المجتمع العربي الخاضع للتغيير الاجتماعي والحضاري المستمر فقد خضعت المجتمعات العربية إلى سلسلة من الاستعمار والغزوات والتي كان لها الأثر الكبير على هيكلة هذه المجتمعات ولعل المرأة هي أشد تأثرا بتلك الظروف ولما كانت التنمية عملية شاملة كانت الضرورة في توافر الموارد البشرية بجانب الموارد المادية، فلذلك كان عمل المرأة خارج المنزل ضرورة ملحة، إلا أنه تعرض لضغوطات كثيرة من قبل القيم والتقاليد البالية التي مازالت تنظر إلى عمل المرأة نظرة غريبة وغير مربحة هذا ما جعل مركز المرأة ومكانتها يتطور ويتغير ببطء، هذا ما لاحظه بشكل جيد حسن محمود في بحثه عن المرأة العربية ومشكلاتها في التعليم والعمل، حيث يقول "عمالة المرأة العربية لا يمكن النظر إليها دون ربطها بوضع المرأة في المجتمع العربي ونظرته إليها من جميع الزوايا التعليمي والاقتصادية والسياسية والثقافية"[2].

ومنه نصل إلى أن عمل المرأة لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة بل امتداد تاريخي لدورها في الحياة ولقد حاولت في البداية إلى إعطاء صورة عامة عن وضعها وعملها في المجتمع العربي، لكن لا يمكن معرفة حال المرأة اليوم إلا بعد معرفة حالها في الماضي تلك هي قاعدة البحث في المسائل الاجتماعية، فإننا لا يمكن أن تقف على حقيقة حالنا في أي شأن مكن شؤوننا إلا بعد استقرار الحوادث الماضية والإلمام بالأدوار التي تغلبت فيها.

تمثل النساء نصف سكان الوطن العربي، فإذا كان العدد الإجمالي للسكان يتراوح بين من المجموع، ويرتبط موضوع مليون نسمة في الوطن العربي فإن نسبة النساء فيه تمثل تشغيل المرأة ارتباطا وثيقا بمسألة تحررها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي فالمرأة في العديد من البلدان العربية محرومة من حقوقها لهذا فإن تشغيل المرأة، يعني تحرك نصف المجتمع وجعل المرأة منتخبة تفرض وجودها الاقتصادي ورفع مستواها الثقافي وهذا ما يجعلها تطالب بحقوقها إن ما تراه المرأة الكويتية اليوم والدليل على ذلك وتعتبر مصر أول دولة جعلت من مسألة المرأة

[1] الخوالي نعيمة، **الزواج و العلاقات الاسرية**، مصر ، دار بورسعيد للطباعة و النشر ، ص 182.
[2] ممزوز جمعة ، **نظرة المجتمع الى المرأة العاملة في قطاع الامن** ، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية ، جامعة العربي ن مهيدي (ام البواقي) ، 2016 ، ص 42.

قضية تدافع عنها فبرز عندها عدة كتاب مثل ، إمام الأزهر، قاسم أمين، هدى الشعراوي التي تعتبر من أول من أسس الحركة السنوية العربية سنة وهو الاتجاه النسائي المصري لقضية المرأة، وقد اشتغلت المرأة المصرية منذ القديم في أكثر من مهنة من بينها رئيسة المخازن ومفتشية غرف الطعام، أمينة الخزانة، محملة أملاك الحاكم ولم يقتصر عملهن على هذا فحسب بل كانت مرضعات ، الدادات، الدايات .

وبعد مجيء الحاكم الخديوي (1879– 1863) بمساعدة من زوجته فتحت المدرسة السوفيتية ثم في وبعد مجيء الحاكم الخديوي حيث تبلغ نسبتهن في قطاع فتحت الجامعة المصرية وتخرجت أول دفعة منها سنة 1933 الخدمات أن المرأة لأردنية العامة أما عن الأردن فتؤكد النتائج التعضيلية لمسح العمالة الأردنية سنة 1992 ان المرأة الأردنية العامة تمثل نسبة مقدارها 13.3 %من اجمالي العاملين في قطاع الادارة العامة، و 53.3 % في قطاع التعليم، ، و 36.3 % في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و 23 % في أنشطة المجتمع ، 57.3 % في الزراعة ، 9.3 في الصناعة التحويلية، كما أكدت الدراسات أن90.7 % يعملن بأجر و 5.3 % يعملن كصاحبات عمل[1] .

أما في تونس فقد كان قانون العمل التونسي ينبذ التفرقة الجنسية وقد نتج عن ذلك زيادة في عدد النساء الناشطات اقتصاديا خلال الفترة(1975– 1889) حيث ارتفعت من 18.7 % الى 20.9% كما ان 76.3% تنشطن بقطاع الصناعة و الخدمات 2.25 % بقطاع الزراعة و الفئة العمرية الأكثر نشاطا عند التونسيات هي فئة 19–17 و التي تمثل 29.34% من بين كل العاملات و هذا يعني أن النساء في تونس تباشرن العمل في سن مبكرة، وذلك بتكوين بسيط، تتمركز اليد العامل النسوية في القطاع الصناعي حيث قدرت نسبة العاملات فيه من مجموع العاملات 49.25 % ثم قطاع الخدمات بنسبة 23.36% سنة 1975 .

في المغرب واعتمادا على إحصائيات 1971 بلغت نسبة العاملات في المغرب 8 من المجموع الكلي، أما نسبتهن من بين المجموع الكلي للنساء فلم يتجاوز 15.2% و هذا يعني ان المرأة المغربية لم تندمج أكثر في الحياة الاقتصادية، كما تمثل المرأة العاملة حوالي 20.36% من اجل موظفي الدولة، وأنهن يتواجدن في أسفل السلم الإداري ولعل أعلى منصب عينت فيه امرأة مندوبة

[1] ممزوز جمعة، **نظرة المجتمع الى المرأة العاملة في قطاع الامن** ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

سامية للمعاقين الذي اسند خلال 1944 و هي بمثابة منصب كاتب الدولة كما انهن مقصيات كليا من جهاز الحكومي و خصوصا في مراكز القرار[1].

3) عمل المرأة و مكانتها في المجتمع الجزائري :

قبل أن نتعرض للدور الحاسم الذي لعبته المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وما بعدها ينفي عليها تسليط الضوء في البداية على وضعها عبر التاريخ في الجزائر، فكانت المرأة تحتل المكانة اللائقة بها كعضو إيجابي في الأسرة والمجتمع، تتمتع بالاحترام وتحظى بعناية ورعاية، فهي معتدة بنفسها ومتمسكة بشخصيتها الإسلامية تحتل المركز الأساسي في الأسرة لأنها الخلية الاجتماعية التي تصلح بصلاح المرأة ووعيها وحسن سلوكها كما تفسد بفسادها وعلى حساب صلاحها يكون صلاح الرجل وتقدمه، وكما هو المعروف على أن الاقتصاد الجزائري ذو نظام اقتصادي ريفي عائلي فمعظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة لأن المجتمع الجزائري هو مجتمع زراعي لذا كان دائما محور العمل هو الأرضي والزراعة المرتبطة مباشر بالعائل الممتدة، فلهذا انحصر عمل المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي على العمل الزراعي إضافة للتربية ورعاية شؤون البيت وإذا عدنا مثلا إلى تاريخ العرب كما رأينا سابقا نجده زاخرا الشخصيات الإسلامية المتألقة من النساء فنجد في صور الإسلام نساء شعيرات فمن بدور رائد في الحياة العامة منهن على سبيل المثال السيدتين خديجة وعائشة كرم الله وجههما من أبرز الأمثلة في هذا المجال في المجتمع الجزائري ما دمنا نتحدث عن المرأة الجزائرية، نذكر الكاهنة التي خلدت تاريخ الجزائر فهي التي قال فيها " ابن خلدون" وكان لها بنون ثلاثة ورثوا رئاسة قومهم على سلفهم وربوا في حجرها فاستبدت عليهم وعلى قومهم، وبما أن لها الكهانة و المعرفة بغيب أصولهم وعواقب أمورهم فانتهت إليها رئاستهم وملكت عليهم 35 سنة و عاشت 127 و كان قتل عقبة بن نافع في البسيطة قبلة جبل أوراس بإغرائها"[2].

وهكذا نجد أن ما قدمناه عن المرأة الجزائرية في القديم كانت تحظى بعناية وتؤدي أدوار هامة في نطاق الأسرة والمجتمع ولعلى مثال الكاهنة ستبقى خير قدوة تتحدى بها المرأة الجزائرية وفعلا شوهد ذلك في الجزائر حيث برزت نساء تجاوزت المجال الداخلي للمنزل فقامت بعدة أعمال اقتصادية إضافة إلى إبداعها في مختلف الحرف اليدوية فكانت بذلك تساعد الزوج في مصاريف الأسرة وتتحمل معه أعباء

[1] لزغد فيروز، **التحرش الجنسي ضد المرأة**، مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع ، تخصص : تنظيم و عمل ، جامعة الجزائر ، ص 42.
[2] ممزوز جمعة، **نظرة المجتمع الى المرأة العاملة في قطاع الامن** ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

المسؤولية، إلا أنها لم تسلم من بطش التقاليد والقيم التي كانت وراء تطور وتغير وضعية المرأة حيث كان خروجها من البيت غير مرغوب فيه من طرف المجتمع التقليدي ولكن رغم كل هذه القيم البالية ضد المرأة، فقد واجهت وازدادت قوة وإيمانا قدراتها على ممارسة والقيام بمختلف الأعمال الاقتصادية بغض النظر عن الأعمال المنزلية فقد استطاعت أن تثبت وبكل جدارتها مساهمة في ذلك بل تجاوزت كل هذا حيث دخلت في الأعمال السياسية والحربية فالظروف التاريخية من المرأة الجزائرية ذات شخصية[1].

إن وضعية المرأة الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بوظيفة بلادها وذلك من خلال مراحل تاريخية مرت بها وظروف اجتماعية عاشتها فكثير من الحقائق التاريخية تشهد بأن المرأة لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات والانتفاضات الشعبية ضد المستعمر منذ 1830 ، فاستطاعت المرأة أن تبرز في بعض الفترات من تاريخ رغم الكبت والحرمان وحالة التدهور التي كانت تقاسي منها، ودون ذكر جميع الثورات، ستأتي بمثل خلد الكفاح المرأة يتمثل في البطلة الجزائرية لالة فاطمة نسومر" فمشاركة المرأة في ميدان الكفاح المسلح جنبا لجنب مع الرجل قد أحدث انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار حيث استقبل جيش التحرير المرأة المجاهدة بفخر واعتزازها ونظر المجاهدة التي مارست مختلف الأعمال وتحملت أصعب المسؤوليات قد أثبتت وجودها في كفاح بلادنا وشكلت قوة سياسية فعالة وإيجابية وفي ذلك يقول ميثاق مؤتمر الصومام الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية عام 1956 توجد في الحركة النسائية إمكانية واسعة تزداد وتكثر باطراد وإننا لنحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي ضربته في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات ولا يخفى أن الجزائريات قد ساهمن مساهمة فعالة في الثورات الكثير التي توالت وتجددت في بلاد الجزائر منذ 1830 ضد الاحتلال الفرنسي، حيث استطاعت الحصول على احصائيات 31-10-1954 تقول أنه كان هناك 44.00 إمرة مسلحة عاملة، ولم يكن الانخراط من اللواتي دون العشرين لأن لم يكن يسمح لها مطلقا الخروج من بيت أهلها بدون أن تكون مرفقة بأحد أقاربها الأب أو الأخ وقد أدى تناقض الرجال بسبب سجنهم

أو قتلهم من طرف المعمرين إلى منع الرجال من الخروج علنا فامتدت منظمة حزب جبهة التحرير الوطني ببعض مهام المرأة، فمنذ ذلك الوقت المشاركة مهمة بدون تمييز بين الجنسين فالمرأة

[1] لزغد فيروز ، **التحرش الجنسي ضد المرأة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

الجزائرية على اختلاف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية سواء كانت في المدينة أو في الريف، تمكنت من التغلب على العراقيل والعقبات والضغوط الاجتماعية القاسية وساهمت مساهمة فعالة وإيجابية في الكفاح، فكانت الثورة دائما في صالح المرأة وتقدير لمواقفها النبيلة فتحت مجالا فاسحا للفتيات والزوجات والأمهات، فتخلت المرأة الجزائرية عن الحايك، وقلدت الأوروبية في اللباس والزى فالمرأة التي تبتسم لها الدوريات الفرنسية وهي مارة لم يكن يظن أحد أن حقيبتها تخفي مسدسات أو رشاشات كما أسندت إليها مهمة الانتقال بين المدن الجزائرية لحمل الوسائل كما عملت ضابطة الاتصال، ناقلة المنشورات وحملت السلاح مع المقاتلين كما كانت تقوم بأعمال تخريبية مثل وضع القنابل في المقاهي وقاعات السينما التي كان يتردد عليها المعمرين، وعملت المرأة مع الجيش كممرضة ولعبت دورا في إغاثة الجرحى، وقد ظهرت المرأة خلال الحرب التحريرية خاصة في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 حيث قامت بإنجاز الأعلام الوطنية وأخذت الصادرة في صفوف المظاهرة إلا أنها قاست الأمرين من القمع ولا يمكن تقدير أعمال العنف التي قاستها أثناء عمليات التمشيط في الأرياف وفي المدن عديدات هن النساء اللواتي قتلن أو عنفن وأحيانا عذبن حتى في بيوتهن بواسطة أجهزة تعذيب كهربائية محمولة فمن خلال مشاركة المرأة الرجل جنب إلى جنب كل هذه التضحيات والأعمال الفدائية والبطولية غيرت اتجاه الرجل نحوها وأصبح لها اعتبار، حيث كانت الحرب التحريرية عاملا في إلغاء كل القيود وإخلال المعتقدات القديمة التي علقت بالمرأة أن عملها الأساسي يكون في البيت فسنين الحرب بينت أيضا للشباب أن بالنسبة للنساء هناك تطور حقيقي من حيث اشتراك وتقدم المرأة للحرب فمشاركتها في الحرب تعد بحق تغير وتطور في مسألة الأنوثة وتطرح مشكلة التحرير من القيود والضغوطات التقليدية. فالمرأة في الحقيقة لم تشعر فقط بأنها معينة بهذه الحرب بل عليها فرضا أن تشارك بطريقة أو أكثر سواء متطوعة أو تحت تحريك الأحداث فمشاركة النساء في الحرب ليس لها أي استثناء فهو دافع طبيعي ويعنينا جميعا بغض النظر عن الفروق.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في عمل المرأة خلال الثورة التحريرية فإن المرأة سواء كانت مجاهدة أو فدائية أو مسبلة أو مناضلة قد قامت بواجبها أحسن قيام ونهضت بمسؤولياتها بجهود وإخلاص في مختلف الميادين في النضال والكفاح. فالمرأة الجزائرية التي ناضلت في ثورة التحرير وضحت بأبنائها وبكل غال ونفيس من أجل وطنها ستبقى رمز الجهاد والتضحية في تاريخ الجزائر وستظل

خير عبرة تتحدى بها الأجيال الصاعد، وفي ظل الحرية والاستقلال تحقق حلمها ونهضت بأعبائها في المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية وثبتت أقدامها في تشييد البلاد وبذلك تجسدت حقيقة التساوي بين المرأة والرجل[1].

إن مكانة المرأة العاملة الجزائرية داخل المجتمع تعتبر العامل المهم في تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية، حيث بعد الاستقلال استطاعت أن تلتحق بميادين عديدة نظرا لتطور حاجات المجتمع

الجزائري المتزايد يوما بعد يوم: كما أن التحاقها بمجالات التعليم وخروجها إلى ميدان العمل سببا كافيا لتحسين وضعيتها وإثبات وتأكيد مكانتها داخل الحقيقة داخل المجتمع وتتجسد المساهمة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التغيير الجذري في كل مجالات الحياة في المجتمع الجزائري من خلال ما جاء بما أن عمل المرأة أصبح حقيقة ملموسة فيجب أن يقترن بقواعد في الميثاق الوطني لسنة 1986 صارمة تخصص لضمان حماية الأمومة، وضبط التكيف اللازم لأعمال التي تمارسها المرأة وإيجاد الظروف لتوسيع مجال أعمالها.

4) دوافع خروج المرأة للعمل :

إن دوافع المرأة للعمل هو تأكيد الذات ورغبة في المشاركة في الحياة العامة وشغل وقت الفراغ ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة، ويمكن أن يتدرج تحت الدافع إلى تقرير الاجتماعي الذي يدفع المرأة أن تكون موضع قبول واحترام وتقدير ورغبة المرأة في تغير النظرة لها وإحساس المجتمع بها و الإحساس بذاتها ككائن له وجود مستقل ومن هنا يمكن أن تتغير الصورة التقديرية عن المرأة التي دفعت بها بعيدا عن عجلة الانتاج وعن المساهمة، والعمل بوصفه نشاط اجتماعي، ويعتبر جزءا جوهريا في حياة الإنسان بصفة عامة.

وأن المنفعة والفائدة الاجتماعية التي تحصل عليها المرأة من الاشتغال أهم بكثير من الفائدة المادية التي تحصل عليها، فهي جديرة بالاحترام وإعجاب بالآخرين ونستطيع من خلالها أن نثبت قدرتها على الانتاج والمشاركة في بناء المجتمع باعتبار أن عملها يربطها بالمجتمع ، و يمكننا ابراز أهم دوافع عمل المرأة في ما يلي :

[1] بركات درار أنيسة ، **نضال المرأة خلال الثورة التحريرية** ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ص 16 .

- **دوافع اقتصادية :** من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية والضرورة التي ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث، إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة للخروج في البحث عن عمل إذا أن السياسات الأسر تفرض على المرأة الخروج إلى ميدان العمل أو امتهان بعض الحرف حتى المنزلية منها احساس بأهمية المال كوسيلة لرفع مستوى معيشة الأسر.
- **دوافع ذاتية :** منها تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وكذلك حب الظهور وتحقيق المنفعة الشخصية، أي طموحات المرأة لا حدود لها بإبراز شخصيتها كفرد فعال في المجتمع لها حقوق وواجبات باعتبار أن العمل الخارجي وسيلة اكتساب المكانة العامة في مجتمع عامة والأسرة خاصة، ففي دراسة "الفيشر" على 100 عائلة بها أمهات تخرجن من كليات بنيويورك (و.م.أ) تبين أن نصف مجموعة اللواتي يعملن ويشعرن بالملل أثناء وجودهن بالمنازل وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبح من الأعمال الروتينية.
- **دوافع تعليمية :** في مجتمعنا الحديث نجد أن الأسرة أولت اهتماما بالغا لضرورة تعلم المرأة وتكوينها، حيث أصبح تعليمها ضرورة لابد منها للقضاء على الأمية.

  كما تجدر الإشارة إلى القول بأن فرص عمل المرأة ترتبط بمستواها التعليمي وتندفع للبحث عن عمل مهني مناسب لشهادتها الدراسية حتى لو كانت ولازالت في إطار التمدرس التدرج كما هو المثال اليوم.
- **دوافع اجتماعية:** إن التغير السريع الذي حدث في مختلف المجتمعات قد سوى بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية وكذا التعليم والعمل والمرأة قادرة على المطالبة به تأكيد لذاتها من جهة ولمساواتها مع الرجل من جهة أخرى وبالتالي تحق تحررها الاجتماعي الذي يضمن لها المشاركة الفعلي في مختلف مجالات العمل الاجتماعية، الاقتصادي، والسياسية داخل المجتمع وبذلك استطاعت أن تحطم كل القيود من عادات وتقاليد بالية وحواجز مفروضة عليها من قبل المجتمع[1].

[1] رمضان عمومن ، **عمل المرأة بين صراع الدور و الطموح** ، جامعة قاصدي مرباح ، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الاسرة ايام 09/10 أفريل ، ص5.

ثانيا) المرأة الشرطية

1) لمحة تاريخية عن ظهور المرأة الشرطية في المجتمع العربي

➢ **ظهور المرأة الشرطية في مصر**، و عرفت عدت مراحل نذكرها كما يلي :

- **المرحلة الاولى :** في بداية 1920 فكرت مصر في الاستفادة من العنصر النسوي في أنظمة الشرطة وحاولت إنشاء البوليس النسوي وتحققت هذه الفكرة عندما دعا "الاتحاد المصري لرعاية الطفولة والأمومة.

"المكتب الدولي لهذه الهيئة إلى اختيار اثنين من فتيات البوليس النسائي الانجليزي لتدريب النساء الوطنيات في مصر وتهيئة لشغل بعض الوظائف البوليسية للنساء وبعد حضورهما اقتصر نشاطهما على مراقبة الساقطات من النسوة الأجانب اللواتي تزايد عددهن أنذاك واصلتا العمل في هذه المهنة حتى سنة 1974 دون القيام بتدريب النساء الوطنيات اللاتي لم يقبلن هذا العمل واعتبرهن يمس الكرامة.

- **المرحلة الثانية:** إن كانت التجربة الأولى بالعنصر النسوي في أعمال الشرطة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم تهيئة البيئة لقبول هذه الفكرة، فإن لم تلبث أن وجدت لها سبيلا آخر للعمل في أجهزة الشرطة وذلك الالتحاق كسجانات في السجون وكان ذلك في مجالي سجون الأجانب ومصلحة السجون.
- **المرحلة الثالثة:** كانت بدايتها بصدور القرار 786 القاضي بإنشاء مكتب المشرفات و التحاقه بالإدارة الجنائية لمصلحة الأمن العام وذلك حين اعتمد لهذا المكتب بميزانية 1955-1956 م و ثماني وظائف من الدرجة السادسة ثم زادت إلى 16 وظيفة وفقا للأوضاع المقدرة في القانون 610 صدر القرار الوزاري رقم 115 القاضي بتنظيم مصلحة الأمن العام وأصبح مكتب الإداريات وحدة تابعة لإدارة البحث الجنائي و في سنة 1962 م صدر القرار رقم 19 القاضي باستبدال اسم المشرفات صدر القرار رقم لإدارة البحث الجنائي وفي سنة الإدارية باسم باحثات الشرطة.

➢ **ظهور المرأة الشرطية في تونس :** بدأت الشرطة النسائية في تونس 1975 و قد تم اختيار 17 مترشحة من المتقدمات و عددهن 200 امرأة وبعد هذا الاختيار تلقين دروسا نظرية وعلمية وسميت كل مشرحة من المتقدمات وعددهن واحدة منهن حافظة أمن عمومي واشتغلت جميعهن في

وظائف تنظيم المرور أو يساعدن أبناء المدارس عند الدخول إلى المدرسة أو الخروج منها وبعد ذلك خاضت تونس تجربة ثانية خاصة بشرطة الأحداث وعهد إليهن القيام بالإجراءات المدنية والأبحاث التي تتعلق بالحدث الجائح والتحريات عن مشاكله وأسباب انحرافه وكل ما يمس " الحدث" كما تعين بعض الخريجات كمشرقات في ميدان الشرطة العدلية ولقد نجحت التجربة التونسية ويرجع ذلك إلى المستوى الثقافي الكبير وإلى المستوى الأخلاقي والالتزام بالانضباط وتوفير الشروط المطلوبة عند خروج الشرطيات للعمل[1].

2) دخول المرأة للأمن الوطني في الجزائر

- **التأسيس للإتحاف المرأة بالشرطة :**

ظهرت المرأة في الشرطة في الجزائر بعد أن أرادت المديرية العامة للأمن الوطني أن الضرر الملحة تفرض وجود العنصر النسوي في هذا المجال وقد جاءت هذه النظرة في وقتها المناسب لأن دولتنا في أشد الحاجة إلى الاستفادة من جميع الطاقات في البلاد وخاصة الشابة منها التي بإمكانها الإسهام والبذل أكثر بما تمتاز به من طاقة وحيوية ونشاط، لذا لم يكن اتخاذ قرار المديرية العامة للأمن الوطني بدمج العنصر النسوي في سلك الأمن صدفة أو تقليدا لغيرنا من الدول، إنما جاء هذا القرار بعد دراسة وافية من طرف المسؤولين بالمديرية ومن العوامل التي ساعدت على تطبيق هذه الفكرة ما بذلته المرأة الجزائرية في سبيل تقدم بلدها فقد برهنت على نضجها وإحساسها بالمسؤولية منذ دخولها بالأمس في معركة التحرير دون خوف أو تردد حيث وجدناها في السابق بجانب الرجل مشبعة بثقافة الحق والواجب من خلال جبهة التحرير الوطني ووجدناها في المجموعات الفدائية وعرفناها من خلال أنها مجاهدة لتحرير وطنها من الوجود الكولونيالي فأدمجت جنبها المرأة الجزائرية في هذا الميدان الحيوي رغم أن دولا كثيرة سبقت الجزائر في هذا الميدان مثل تونس وسوريا والأردن والعراق ومصر وأمريكا وانجلترا وفرنسا التي أنشئت فيها الشرطة النسائية عام 1935 ولعل من الطريف أن نقول بأن العرب هم السابقون في استخدام المرأة في الشرطة وذلك لأنه يقل بأن الخليفة المأمون كان يستعمل النساء في بعض أغراض الشرطة. فكانت أول تجربة بالذرية لدخول المرأة للأمن كموظفات مدنيات فقط في الإدارة وبعض المصالح التقنية مع أول دفعتين برتبة مفتشات شرطة تدرين بالمدرسة العليا الشرطة بالعاصمة وتخرجن منها بعد فترة

[1] مقدود فريد الحاج ، **أثر عمل المرأة الشرطية على علاقتها الاسرية** ، الرياض ، دار نايف للنشر و التوزيع ، ص 141.

تكوين دامت سنتين وقد أثار هذا الحدث أنذاك ضجة كبيرة انتشرت في الأوساط المحافظة والأشخاص الرافضين للتطور الحضاري وكان الموقف نفسه عندما أريد توظيف الدفعة الثانية المفتشات الشرطة بين 1975 – 1977م لكن عمل هؤلاء الفتيات الشرطيات لم يكن بالزي الرسمي وإنما كان بالزي المدني وهو الشيء الذي خيبهم الاصطدام كثيرا ببعض هذه العراقيل والحواجز، كما أن هناك عاملا أخر وهو قلة عددهم الذي لم يتجاوز 50 فتاة في المجموع وبعد التجربة الأولى تأكد للجميع صحة هذه الإنطلاقة وبعد التفكير في فتح أبواب أخرى أكثر اتساعا أمام مشاركة المرأة في ميدان الشرطة مادامت قادرة على خدمة وطنها وحماية وحفظ نظامه خاصة أنها مستودع للعطف والرقة في معاملة الأحداث، وكل ما يتعلق بالجانب الاجتماعي الذي يأخذ حصة الأسد في مهام الشرطة وفي سنة 1980 كانت التجربة الثانية لدعوة المرأة للعمل كعون النظام العمومي فتخرج الدفعة الأولى بعد مدة تكوين دامت 6 أشهر الفتيات شرطيات فكان ذلك ظهور الأول الشرطيات الجزائريات بالزي الرسمي على الطريق العام وفي محافظات الشرطة عبر العديد من ولايات الوطن، وفي سنة 1981 شاركت المرأة الجزائرية كعون نظام عمومي فخرجت أول دفعة من مدرسة الصومعة بالبليدة بعد تربص دام 6 أشهر وهي مكونة من (64) عون نظام عمومي وتبعا دفعة ثانية في 1982 – 1983 حيث شهدت ارتقا عما كبيرا قدر ب 74 عونا وذلك لإقبال الفتيات على تكوين و مبعث ذلك هو نجاح التجربة الأولى من عون النظام العمومي تكوينا وميدانا، تلتها دفعة ثالثة (1984 – 1985) غير أنها شهدت تراجعا قدر (37) ويرجع ذلك إلى كونها تخرجت مباشرة بعد الدفعتين السابقتين من الأعوان و أول امرأة انتقلت إلى رتبة ضابط شرطة عمومي كانت سنة 1984 وكما كانت ماروني نعيمة أول امرأة تقلد ره حميد أول للشرطة وفي سنة 1988 توقف التكوين بمدارس الشرطة بسبب بداية ترم الأوضاع الأمنية وبداية ظهور ظاهرة الإرهاب، وما أدى بالسلطات الى تجميد التكوين و اكن يقول الأعوان العمومش ع المرأة والرجل في الجزائر 2000 م بعد هذه المدينة ارتفعت كل التحديات في إعلان مديرية الأمن الوطني العامة تخصيص دفعة كاملة للنساء الشرطيات التي كانت على النحو التالي :

- 500 عون للنظام العمومي دامت في مدة تكوين دامت 6 أشهر
- 50 ضابطة شرطية في مد تكوين دامت 18 شهرا
- 150 مقدمة شرطية في مدة تكوين دام و أشهر .

وبعد نجاح هذه التجربة تقرر تكوين دفعات أخرى بنفس العدد ند حجمها الصفوف الأمن الوطني ومند تلك السنة والجهود متواصلة لتحسين مستوى التطلعات للوصول إلى الهدف المنشود وجعلها في مصاف الشرطة النسائية بالعالم لأن المرأة هي نصف المجتمع، فتخرجت يوم 9 سبتمبر 2007 من مدرسة الشرطة بعين البنيان بالجزائر العاصمة عون النظام العمومي البالغ عددهن 941 شرطية ربانى تخرج هذه الدفعة التاسعة تأكيد على أن سلك الشرط بالجزائر مفتوح لسيدات كما للذكور وحل موسم 2007 م 2008م السنقلت المدرسة نحو 1200 متربصة جديدة وفي سنة 2008م تخرجت :

- 50 ضابطة شرطة
- 150 مفتش شرطة
- 1000 شرطية

منذ 19 سنة لم يكن بشرطة الحدود سوى امرأتين خلال عام 2005 تم إحصاء 72 شرطية بمختلف الرت وبعد سنة 2006 ارتفع العدد بقية ملحوظة ليصل إلى 511 شرطية تعمل بشرطة الحدود، وفي سنة 2006 تم إحصاء التاج الأرضيات العاملات في شرطة الحدود بمختلف الرتب وكان على النحو التالي :

- 5 شرطيات برية محافظ شرطة
- 39 ضابطة شرطة
- 74 مفتش شرطة
- 9 محافظات رئيسيات

ويرتفع العدد كلما نزلنا في سلم الرتب ليصل العدد إلى عون النظام العمومي مثلا 09 ينتمين لشرطة الحدود، إلا أن فتح المجال أمام النساء في هذا التخصص كشف رغبتهن في منافسة الرجال في كل التخصصات والدور البارز والمهم الذي أصبحت تلعبه المرأة الشرطية خاصة فيما يتعلق بشرطة الحدود والجوارية دفع المسؤولين في جهاز الأمن الوطني إلى ضرورة الرفع من تعداد النساء ضمن صفوف الشرطة الجزائرية ليصل في سنوات القادمة إلى ما يقارب 9% من مجموع عدد موظفي الأمن الوطني.

فلقد أكد تقرير الآلية الإفريقية أن للمرأة دورها في الشرطة الجزائرية الذي من شأنه تعزيز فاعليتها وزيادة من مردوديتها بحكم الخصوصيات التي تتمتع بها فالتكوين الذي تلقته موظفة الأمن العمومي هو تكوين شامل جمع اختصاصات متعددة مثل الشرطة القضائية، الاستعلامات العامة شرطة الحدود وهكذا لم تعد المرأة الشرطية صاحبة الاختصاص في العالم الأحداث بل دخلت مجال الشرطة القضائية فكانت رئيسية أمن حضري حققت في الجنايات ونفذت أوامر القضاء ودخلت ميدان الاستعلامات فأصبحت تعمل في أس علمية وقانونية بحتة، لتقتحم مجال الشرطة العلمية ونستطيع القول أن تجربة الشرطة النسائية في الجزائر كانت ناجحة بفضل الجهود المبذولة وكذا عزيمة و إرادة المرأة الجزائرية في تحدي العوائق و العمل على تطور وازدهار بلاده[1].

3) تأسيس الشرطة النسائية في الجزائر

لقد انطلقت الجزائر مثل غيرها من المجتمعات العربية بنهضة تقديمية شاملة شملت المجتمع الجزائري وذلك بتدعيم مركز المرأة وأهمية دورها وضرورة مشاركتها في بناء المجتمع بشكل فعال مثلما شاركت الأمن في الثورة التحريرية وكان من المجالات التي ساهمت فيها المرأة الجزائرية انخراطها بالعمل في جهاز الشرطة بهدف حفظ النظام والدفاع عن المواطنين وأملاك الدولة، فاقتحمت المرأة عالم الشرطة الذي كانت أبوابه إلى زمن غير بعيد مغلفة في وجه المرأة لا تحلم حتى بإمكانية الاقتراب منها حيث كانت التقاليد والأعراف الموروثة تقف حاجزا وراء ذلك، لكن ومع مختلف التغيرات في شتى المجالات الحياتية جاءت فكرة الإيمان بضرورة تواجد العنصر النسوي في الشرطة، ولقد أصبح حاجة اجتماعية ملحة تقتضيها مراحل التنمية وعمليات التطور السريع لذلك ابتدع مشروع إعداد سلك المفتشات اللائي يعملن بالزي المدني ويتولين علاج قضايا انحراف الأحداث ودراسة المشاكل الاجتماعية لأسر المنحرفين والمعوقين والفارين من بيوت ذويهم وهم ميدان ليس النجاح فيه يسير لما يتميز به من حساسية وتعقيدا ولقد تمكنت المفتشية الجزائرية الأولى من خلال ممارستها الفعلية لهذا الدور أن تنجح فيه بشكل كبير هذا ما جعل المديرية العامة للأمن الوطني تعزيز هذا الملك والعمل على توسيعه والارتفاع ومد الجسور أمامه هكذا إذن كانت التجربة عام 1973م مع أول دفعة من مقتنيات الأمن اللائي تدرين بالمدرسة العليا للشرطة وتخرجن بعد فترة تكوين دامت قادرة على خدمة شعبها ووطنها وفي عام 1980 دعيت الفتا

[1] موقع الكتروني ، http://www.aps.dz/ar/societe/54173-10 ، اطلع عليه يوم : 2020/06/16 ، على ساعة : 16:30.

الجزائرية للمشاركة في العمل الشرطي كعون أمن عمومي و تخرج الدفعة الأولى 1981 من مدرسة الصومعة بالبليدة بعد فترة تدريب دامت (06) أشهر وهذا ب 24 عون نظام عمومي وتبعتها دفعة ثانية في (1982 – 1983) حيث شهدت ارتفاع كبير قدر ب 74 عون وذلك لإقبال الفتيات على التكوين ومبعث ذلك هو نجاح التجربة الأولى و عون النظام العمومي تكوينا وميدانيا تلتها دفعة ثالثة (1984 – 1985) غير أنها شهدت تراجعا قدر بـــ 37 ويرجع ذلك إلى كونها تخرجت مباشرة بعد الدفعتين السابقتين من الأعوان، كما أن الاختيار كان مقصودا حتى يكون هناك تجانس في الأعداد بين مختلف الرتب، ومنذ ذلك الوقت والجهود متواصلة لتحسين مستوى الشرطيات للوصول بهن إلى أعلى درجات التطور والإلتحاق بالشرطة النسائية المتقدمة في العالم، كما فتحت المديرية العامة للأمن الوطني المجال أمامهن في سبيل ترقيتهن إلى أعلى الرتب في إطار مهنتهن وقد تحقق بالفعل عندما بدأت المرأة الشرطية تصل إلى مختلف الرتب في صفوف الأمن الوطني من عون أمن عمومي إلى عميد الشرطة، وبعد هذا الاستعراض اتضح لنا أن الشرطة النسائية في الجزائر هي تجربة قديمة لم تكن وليدة اليوم بل ترجع إلى السبعينات ومع هذا نلتقي مداهمة المرأة الجزائرية قليلة مقارنة مع باقي الدول الأخرى، إلا أن إقبالها على هذه المهنة يفوق كل التوقعات وخير دليل على ذلك فادية المشاركة المرتفعة في مسابقة ضباط الشرطة و مفتشات الشرطة سنة 1998 حيث بلغ عددهن أكثر من (1000) مترشحة وما يقارب (3000) مترشحة بالنسبة لأعوان النظام العمومي وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على شيء فإنما يدل على أن مجال الشرطة أصبح واحدا من اهتمامات المرأة الجزائرية[1].

4) شروط دخول المرأة للأمن الوطني

حسب المؤتمر السادس القادة الأمن والشرط المنعقد في دمشق سنة 1978 م في فترة 13 ماي ، الذي تعد قراراته المقدمة أساسا صالحا تستهدي به كل الدول العربي لدى وضع مناهج التدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة عند استخدامها في المجالات والأعمال الشرطية، فإن المؤهل العلمي الواجب توفره في العناصر النسائية كحد أدنى هو شهادة الدراسة الثانوية والمستوى الدراسي يؤدي دورا كبيرا في الرتب، حيث أن المستوى الثانوي تتقلد رتبة عون أمن عمومي بينما المفتشات ينبغي أن يكون مستواهن الدراسي ثالث جامعي على الأقل بينما الضابطات ينبغي أن يحصلن على شهادة الليسانس وكذلك

[1] سعداوي زهرة ، **إشكالية ممارسة المهنية لعمل المرأة داخل ميدان الامن** ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، ص 94.

المحافظات ونلاحظ أن المرأة الشرطية لم يكن يسمح لها القانون بتجاوز رتبة مفتشة شرطة ولكن القانون الحديث سمح بأن تكون ضابطة، محافظة، عميد وكذلك عميد أول وهذا مرتبط بالمؤهلات والمستوى التعليمي مثلها مثل الرجل حيث سمح القانون الخاص بالشرطة في الجزائر بتوظيف المرأة في سلك الأمن إذا توافرت فيها عدة شروط تجعل المرأة مؤهلة ومستعدة لأداء أي دور يستند إليها في مثل هذا الجهاز المهم بالنسبة لحفظ الأمن وسلامة البلاد ونذكر منها هذه الشروط:

- **الشروط العامة للتوظيف** [1]:

- أن تكون ذات جنسية جزائرية.
- أن تتمتع بصحة جيدة وخالية من أمراض السل السرطان والأمراض النفسية والعقلية.
- الحيازة على مستوى تعليمي حسب الرتبة.
- أن تتمتع بكامل الحقوق المدني.
- ألا تقل قامتها على 1.65 سم .
- ألا تقل قوتها البصرية عن 10/1.5 لكلتا العينين.
- أن تنجح في جميع الاختبارات المحددة للاجتياز.

- **الشروط الخاصة بالتوظيف :** و نقصد بها تلك التي تتعلق برتبة معينة دون سواها و تنحصر أساس في شروط السن و المستوى التعليمي و هي كما يلي [2] :

- أعوان الشرطة ، مستوى ثالثة ثانوي على الاقل .
- الملازمون الاوائل للشرطة ، مستوى ليسانس او ما يعادلها .
- السن من 22 الى 25 سنة مدة التكوين 24 شهرا .

و هي الشروط نفسها للرجل لأن القانون الأمن الوطني يحث على المساواة بين الجنسين في الانتقاء و القبول و التوظيف .

[1] موقع الكتروني ، https://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=36629 ،اطلع عليه يوم : 2020/06/16 ، على الساعة : 18:00

[2] مزوز جمعة ، **نظرة المجتمع الى أداء المرأة العاملة في قطاع الامن** ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

5) دور المرأة في حماية أمن المجتمع :

كما هو معروف تسود العالم حاليا موجة عارمة من القلق والإرهاب وتطورت أساليب العمل الإرهابي في العالم مع تطور الأسلحة وأدوات التمييز نتيجة للتقدم العملي المتواصل، وكان من نتيجة ذلك أن زادت أعباء المسؤولية الأمنية على كاف الأجهزة المهنية سواء بالشرطة أو بالأجهزة المعاونة لها والعاملة معها في إطار الأمن القومي. ولقد شهدت السنوات العشر الأخيرة أعمال متنوعة في قطاع الإرهاب والتهديد والابتزاز، مما دعا الكثير من أصحاب الرأي والمعرفة إلى إطلاق شعار "كل مواطن خفير" حتى يقوم كل فرد في المجتمع بتأدية مسؤولياته اتجاه حماية وطنه وحتى لا تقتصر هذه المهمة الأمنية على رجال الشرطة فقط لأن الوطن للجميع ومن هنا دعت الحاجة إلى إبراز دور المرأة في حماية أمن مجتمعها بعد أن كثرت الأسئلة التي تستفسر فيها النساء عن نوعية دورهن وعن الخدمات التي يمكن لكل امرأة أن تقدمها في هذه الفترة المهمة. وبما أن المرأة هي هدف المجتمع وهي الأم والأخت والزوجة ودورها في هذه المرحلة لا يقل بأي حال عن دور الرجل، فإن عليها واجبات كثيرة جدا في حماية أمن مجتمعها تنحصر في النقاط التالية:

- الأم التي تريد أن تحمي أمن مجتمعها يجب أن تحسن تربية أبنائها، فهم شباب اليوم ورجال المستقبل ويجب أن نزرع فيهم حب الإيمان بالله وبالوطن وتنمي فيهم الامتثال والالتزام واحترام القوانين التي ما وضعت إلا لحمايتها.
- على الأم أيضا أن تتدخل في اختيار أصدقاء أبنائها وبناتها ومحاولة التعرف على أفكارهم وكيفية قضائهم لأوقات فراغهم وهذه المتابعة المستمرة لهم تضعهم دائما على الطريق السليم بتوجيه وإرشاد الأم.
- على الأم أن تكون قدوة صالحة لأبنائها وأن تتعاون مع رجال الأمن عندما يطلب منها ذلك وأن تلتزم بالتعليمات وتنفذها في راضا وتفهم لمعنى ومغزى تلك التعليمات وأن تكون لهم مثلا يحتذى به في تلك التعليمات والتنبيهات فللمرأة دور كبير في حماية أمن مجتمعها ولا يستطيع أحد أن يحدده في بضعة جمل ثابتة فالأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعب طيب الأعراق وإذا أرادت أي أم أن تشارك شعبها في حماي أمن مجتمعها فعليها أن تزرع في أبنائها الاعتدال في كل سلوك يسلكونه وأن تبعدهم عن أي تطرق مهما كان بسيطا وأن تستجيب الأم لنداء الوطن متى طلب منها كأن تشترك في جمعيات الهلال الأحمر، وفي الجمعيات النسائية العديدة التي تساعد وتعاون أبناء

للجرحى والمصابين على العمل الشريف، كذلك على كل أم وأخت وزوجة أن تعلم أبنائها مبادئ الإسعافات الأولية وأن تزرع فيهم حب العطاء والبذل دون مقابل كأن يتبرع بجزء من دمائها إذا دعت الحاجة إلى ذلك عليها أيضا أن لا تسمع وترفض كل إشاعة مفروضة تنشرها أي جهة إرهابية لأنها تثير البلبلة والشكوك بين أبناء الشعب، أيضا على كل أم أن تبلغ جهات الأمن الرسمية التي تذيع الحقائق ولا تحاول إخفائها على الشعب لأنها بذلك تساعد رجال الأمن في سرعة ضبط الحياة ولا تستهين بقيمة أي شيء تشاهده لأنه مهما بدا لها صغيرا فقد يكون ذو أهمية كبيرة لدى رجال الأمن وبذلك تكون عينه ثالثة لرجال الأمن، لذلك فإن المرأة هي ركن من الأركان التي يرتكز عليها المجتمع ودعامة هامة من دعائمه، فلابد من الاهتمام بأمرها، والحرص على تبيان كل من شأنه أن ينهض بها لتقف قادرة على تحمل مسؤولياته قائمة بواجباتها خير مقام واعية لما لها ولما عليها فكم من امرأة تبرأت قديما وحديثا مكان الصدارة في شعبها، تربعت عرش الممالك وعملت سيدة الحكم، وقادت الجيوش فحولت هزائمها إلى انتصارات رائعة برعت بالأدب والحكمة فأحسنت وأبدعت هكذا شادت مع الرجل عندما اقتدرت على العمل وتمكنت من النهوض بأعبائه، وهذا نجد أن المرأة قد مارست عملا وتمتعت بحرية حتى يومنا هذا[1].

[1] زكور محمد سمية ، **تمثلات المجتمع الصحراوي للمرأة العاملة ليلا في قطاع الصحي "دراسة ميدانية بمدينة ورقلة "** ، مذكرة استر في العلوم الاجتماعية ، تخصص تنظيم و عمل ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015 ، ص 63.

خلاصة :

ومما سبق عرضه نخلص ف هذا الفصل أن المرأة ركن من أركان التي يرتكز عليها المجتمع ودعامة وموضوع المرأة الشرطية في الجزائر بحيث قطعت أشواطا واسعة لإبراز مواهبها في هذا الميدان وقد أصبحت تمارس نشاطا ملحوظا لمساهمتها في خدمة المجتمع، فقد غزت كل الميادين ولم تعد مهامها مقصودة فقط على الأعمال الإدارية كما كان من قبل وهذا كله راجع إلى فصل المؤهلات العلمية التي مكنتها من القيام بنفس الواجبات والتخصص في مختلف المجالات العمل الشرطي تماشيا مع حاجيات ومقتضيات العصر الحديث.

لذا يبقى مستقبل المرأة الشرطية ضع يدها بالأصل على إثبات وجودها وحتى يكون دورها فعالا في هذا المجال، لابد من توفر للمرأة الشرطية معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة وتنمية وخدمة المجتمع.

الفصل الثالث

الاجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

إن الدراسة السوسيولوجية المتكاملة مبنية على ضرورة تحقيق الربط بين المعالجة النظرية والميدانية لموضوع الدراسة وأهدافها فبعد التفريغ من الجانب ألنظري والذي رسم لنا الطريق لمعرفة أهم النظريات التي تناولت المرأة العاملة وأداؤها في سلك الأمن سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي (الدراسة الميدانية) إلى الإجراءات المنهجية المختلفة والمساعدة لإتمام الدراسة فقمنا بعرض مجال الدراسة وكذا المنهج الملائم لها ثم تطرقنا إلى الأدوات المنهجية المستخدمة والمساعدة في جمع البيانات وتفريغها .

أولا: مجال الدراسة:

اغلب الباحثين في مناهج البحث الاجتماعي يتفقون على انه لكل بحث ثلاث مجالات رئيسية للدراسة وهي: المجال المكاني، المجال الزمني، المجال البشري.

1) **المجال المكاني:** يقصد به المكان الذي سنجري عليه نطاق الدراسة وبما أن دراستنا تهدف إلى معرفة نظرة المجتمع إلى أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن، لذا نعتبرها المكان الذي يضم مفردات عينة الدراسة.

تعكف على تقديم مجموعة مهام أهمها:

- ✓ توفير الأمن
- ✓ التحري ومعاينة المخالفات الجزائية، وكذا البحث وإلقاء القبض على مرتكبيها.
- ✓ حماية المواطن وممتلكاته في إطار ما يسمح به القانون.
- ✓ تقديم خدمات إدارية مثل شهادة قياس الطول.
- ✓ البحث عن المعلومات لفائدة السلطات المختصة.
- ✓ السهر على حماية الموانئ، المطارات، المؤسسات العمومية.
- ✓ المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة إليها.
- ✓ الوقاية من الجريمة والانحراف.

وللمديرية الولائية للأمن أربع شعارات:

- ✓ المواطن هو أساس الأمن والشرطة ماهي إلا أداة
- ✓ حسن المعاملة من حسن التعلم.
- ✓ دولة القانون تبدأ من صفوف الشرطة.
- ✓ تعلم جيدا حتى تحسن الخدمة.

هيكلها التنظيمي:

- ✓ رئيس امن الولاية.
- ✓ امن الدوائر.
- ✓ امن الحواضر.
- ✓ الفرق المتنقلة للشرطة القضائية.

المصالح :

- ✓ المصلحة الولائية للشرطة القضائية
- ✓ المصلحة الولائية للوسائل التقنية
- ✓ المصلحة الولائية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضة
- ✓ المصلحة الولائية للشرطة العامة والتنظيم
- ✓ المصلحة الولائية للإدارة العامة
- ✓ المصلحة الولائية للموارد البشرية
- ✓ المصلحة الولائية للاستعلامات العامة
- ✓ خلية المراقبة والتفتيش
- ✓ مكتب التكوين
- ✓ خلية الاتصال والعلاقات العامة

2) المجال الزمني :

وهي المدة التي تستغرق لإنجاز هذه الدراسة (الفترة الزمنية)، فقد استغرقت هذه الدراسة التي أجريت ابتداء من ماي إلى غاية جويلية في مديرية الأمن لولاية الاغواط.

3) المجال البشري :

فهو مجتمع البحث إي انه عبارة عن جملة من الإفراد الذين سيتم إجراء عليهم هذه الدراسة، واعتمدت فيها على الشرطيات العاملات بمديرية الأمن لولاية الأغواط أي أن دراستي قامت على الشرطيات فقط ولعددهن القليل اعتمدت على 10 مفردة وذلك لصعوبة الحصول عليهن.

ثانيا: منهج الدراسة

يعرف المنهج على انه عبارة عن القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة من اجل اكتشاف الحقيقة او هو من التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار أو الإجراءات من اجل الكشف عن الحقيقة التي نعرفها او من اجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها ومن خلال هذه الدراسة المراد معالجتها والتي تتمثل في معرفة نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في قطاع الامن فانه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب لذلك وهي الطريقة الوصفية أي المنهج الوصفي.

تعريف المنهج الوصفي:

يعد النوع من البحوث ذو أهمية خاصة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية لاسيما انه يستخدم للكشف عن أراء الناس واتجاهاتهم إزاء موقف معين كما يستخدم أيضا للوقوف على قضية محددة تتعلق بجماعة أو فئة معينة، ومهمة هذه الأداة تقوم على جمع المعلومات.
كذلك هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على المعلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة او موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية محددة وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة علمية وموضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

ثالثا : أدوات جمع البيانات:

تمثل أدوات جمع البيانات وسيلة أساسية للحصول على معلومات والحقائق العلمية المتوخاة من عملية البحث وبما إن طبيعة الموضوع هي التي فرضت علينا نوع المنهج المستخدم، فإنها ايضا تبعا لذلك فرضت علينا نوع الأدوات الواجب استخدامها لجمع المعطيات والحقائق من الواقع لذلك اعتمدنا في هذا الموضوع على أدوات أخرى رأيناها ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في:

1) الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الأدوات الرئيسية في البحث الاجتماعي فهي المشاهدة الدقيقة للظاهرة مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة، حيث يعرفها بعض علماء المناهج على أنها "معايشة الموضوع المدروس ومشاهدته عن قرب والاستعانة بالصور والعلاقات الموجودة بين الأفراد والجماعات الإنسانية محل الدراسة ولقد استخدمنا في المرحلة الاستطلاعية للتعرف على موضوع الدراسة من اجل بناء إشكالية الدراسة.

2) المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما تعد من أكثر الوسائل لجمع المعلومات شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث وخاصة أن الباحث تتعذر عليه ملاحظة بعض الأمور النفسية لذلك يلجا إلى هذه الأداة من خلال القيام بالدراسة الاستطلاعية مع كل من رئيس مصلحة الإعلام والاتصال ونائبه، حيث تم فيها مناقشة عدة قضايا أهمها أهم الصالح الموجودة على مستوى المؤسسة وماهي القضايا التي يتم معالجتها

3) الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من أكثر الأدوات جمع البيانات شيوعا وفي اغلب البحوث والدراسات السوسيولوجيا يتم التأكد من صدق فروض الدراسة وتساؤلها عن طريق ما يعرف باستمارة البحث

العلمي ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأسئلة تسلم إلى أفراد العينة الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الاستمارة، كذالك هي عبارة عن أداة تتكون من أسئلة حول الدراسة وموضوعها تهدف للكشف عن الظواهر وتحديدها حيث توجه هذه الأسئلة إلى المبحوثين من اجل الحصول على معلومات والبيانات حول مشكلة أو موضوع ما.

وتعرف كذلك:

هي تلك الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة والعبارات المكتوبة مزودة بإجاباتها والآراء المحتملة ويتطلب من المجيب الإشارة على ما يراه مهما أو ينطبق عليه ونظرا للطبيعة الدراسة ارتأيت أن اختارها كأداة أساسية ورئيسية في هذا البحث ولقد تم تقسيمها إلى عدة مراحل

4) المرحلة الأولية:

والتي تم فيها بناء استمارة بصورة أولية أين تم عرضها على الأستاذ المشرف لإبداء ملاحظاته، إذ تم تعديل لأكثر من مرة محاولة لإيجاد الأسئلة الواضحة والإحاطة بكل جوانب الدراسة حيث تكونت من مجموعة اسئلة.

5) المرحلة النهائية:

والتي تم فيها عرض الاستمارة على المشرف لتحكيمها ولإعطاء موافقته عليها ومعرفة إمكانية قياس الظاهرة التي بنيت من أجلها، وقد اقتصرنا إعطائها للمشرف فقط لضيق الوقت.

رابعا: مجتمع الدراسة :

ويتمثل في انه "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي و شرطية التي تم اختيارها من اجل إجراء الدراسة عليها ومجتمع الدراسة لموضوعنا يتكون من10 وذلك نظرا لقلة عددهن في لهذا كانت عينة البحث قليلة.

1) العينة:

العينة ليست مجرد جزء من مجتمع البحث حسبما اتفق عليه الباحثون ولكنها اختيار واعي تراعي فيه قواعد واعتبارات علمية معينة لكي تكون نتائجها قابلة للتعميم على المجتمع الأصلي، والعينة هي الجزء الذي يؤدي الى معرفة الكل ويشترط في العينة ان تكون ممثلة تمثيلا صحيحا لمجتمع البحث .

وفي بحثنا هذا ونظرا للظروف الصعبة التي وجهناها في في صعوبة تلقي المعلومات وذلك راجع لحساسية المهنة لذا فلجانا إلى الأخذ بالعينة القصدية وهي: هناك من يسميها بالعمدية أو الاختبار بالخبرة وهي تعني أن أساس اختبار خبرة الباحث ومعرفته بان هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث.

ففي بحثنا هذا قمت باختيار مجموعة من الشرطيات العاملات ت في قطاع الأمن بمديرية الأمن مفردة وذلك لعددهن القليل في هذه المؤسسة وللظروف بولاية الاغواط والتي كان عددها10 الصعبة التي واجهتها في الحصول على هذه العينة فقمت باختيارها وبطريقة قصديه اي قصدت الشرطيات وفي تلك المؤسسة وليس في بقي المؤسسات.

خامسا: أساليب التحليل:

استخدمنا في دراستنا نوعان من الأساليب التحليل الكمي والكيفي، باعتبارنا استخدمنا المنهج الوصفي الذي بقوم على هذين الأسلوبين.

1) الأسلوب الكمي:

من خلال تحويل البيانات الميدانية إلى أرقام ونسب مئوية في جداول إحصائية لتسهي تحليلها وتفسيرها في المرحلة اللاحقة.

2) الأسلوب الكيفي:

والذي يعبر عن قدرة الباحث على تحليل البيانات النظرية وتفسيرها من خلال المعلومات التي تم جمعها. حيث قمنا باستنطاق الأرقام وتقديم التفسيرات الممكنة بإسقاط المعلومات النظرية وتوظيف نتائج بعض الدراسات السابقة.

خلاصة:

ومن خلال ما تم عرضة في هذا الفصل نرى بان الأساليب والأدوات المنهجية تعد الطريق المساعد للباحث على الوصول إلى الحقائق والوقائع بأقل جهد واقل وقت، وذلك من اجل زيادة في فعالية البحث العلمي والسوسيولوجي خاصة، فلابد من انتقاء أحسنها والتي تتلاءم مع موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

عرض البيانات و نتائجها

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلي تحليل البيانات اعتمادا علي مختلف الإجابات التي تم الحصول عليها من المبحوثات عن طريق الاستمارة كما سنقوم بعرض البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص النتائج منها مباشرة بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات من خلال استخدام الأساليب المنهجية المختلفة وذلك بغية الوصول إلى نتائج وتعميمها وهذا ما سنقوم به في هذا الفصل.

اولا) عرض و تحليل بيانات الدراسة :

1- عرض وتحليل بيانات الدراسة

- **البيانات الشخصية**

الجدول رقم 01: يتعلق بجنس المبحوثات

السن	التكرار	النسبة
26-25	05	%25
30-26	09	%45
38-31	06	%30
المجموع	20	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الفئة العمرية الموجودة بكثرة هنا هي التي تراوحت26- 30 ثم حيث قدرت نسبتهن ب 45 ثم تلتها الفئة العمرية التي كانت ما بين 31- 35 حيث قدرت نسبتهن ب 30 أما الفئة العمرية التي كانت موجودة هنا وبنسبة قليلة هي التي تراوحت أعمارهن ما بين نسبتهن 20- 25 حيث قدرت نسبتهن ب% 25 ومن خلال هذا نلاحظ أن الفئات العمرية الموجودة في هذا القطاع كانت مختلفة باختلاف أعمار المبحوثات وبنسب متفاوتة.

الجدول رقم2: يتعلق بالمستوي التعليمي للمبحوثات :

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	11	%55
جامعي	09	%45
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثات يرتكز في المستوى وذلك بنسبة 55 % بينما المستوى الجامعي كان بنسبة 45 وهنا نرى بأن النسب متقاربة أي أن لكل المبحوثات التي أجرينا عليهم الدراسة الميدانية كان لهن مستوى علمي مناسب لعملهن فالتعليم اليوم أصبح من ضروريات الحياة التي بها يستطعن الوصول إلى المناصب المرغوبة فيها ونري أن لكل المبحوثات مستوي علمي لا باس به أن لم نقل أن مستواهن جيد. فالتعليم اليوم من أساسيات الحياة كونه يضمن مستقبل الفرد سواء كان رجل آم امرأة.

الجدول رقم 03 : يتعلق بالحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
عازبة	14	%70
متزوجة	06	% 30
المجموع	20	% 100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بالحالة الاجتماعية للبحوثات حيث تبين لنا أن نسبة العازبات هي الأكثر حيث قدرت ب 70 وهذا راجع الى نظرة المجتمع السلبية للمرأة العاملة في هذا القطاع الرافض للزواج بالشرطية وهذا ما جعلهن عازبات أما نسبة المتزوجات كانت نسبة قليلة حيث قدرت ب 30 وهذا ما يفسر أن نسبة العازبات هي الفئة الأكثر في هذا المجال وذلك راجع إلى فكرة الرفض بالزواج بالشرطية خصوصا في المجتمع المحافظ الذي لازال يرفض فكرة خروج المرآة للعمل .

المحور الثاني: الصورة الذهنية التي يحملها المجتمع الجزائري للمرأة العاملة في قطاع الأمن:

الجدول رقم 04: يتعلق بمدى معاملة المجتمع الجزائري للشرطية باحترام:

الاحتفالات	التكرار	النسبة
نعم	07	%35
لا	13	%65
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بمدى معاملة المجتمع الجزائري للشرطية ما إن كانت تعامل باحترام فكانت إجابتهن بأنهن لا يعاملن باحترام وحيث قدرت نسبة الإجابة بلا ب 65 وذلك راجع إلى ان المجتمع الجزائري كانت نظرته للشرطية نظرة سلبية ومازال يرفض وجود المرأة خارج البيت ومهنتها هذه تبقى حكرا على الرجل فقط لذا لا يعاملها باحترام والشرطيات اللاتي أجبن بأنهن يعاملن باحترام حيث قدرت نسبة الإجابة بنعم ب 15 الأخريات وذلك راجع إلى طبيعة العمل التي تقمن به فهي تعمل داخل المنظمة فقط وبالتالي لا تكون لها علاقة بالمجتمع الخارج بينما الأخريات فهن من يستقبلن المواطنين الخارجين واللاتي تعملن في الإدارة المرورية لذا فهن اكتر عرضة للمجتمع وبالتالي تتلقى عدم احترامها نظرا لأنها تقوم بأعمال تبقى حكرا على الرجل لذلك فهناك من تتلقى احترام وكذاك العكس وهذا راجع للمنصب عملها.

الجدول رقم 05: يتعلق بالعامل المادي الذي يعتبر الدافع الأساسي للالتحاق بهذا القطاع:

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	08	%40
لا	12	%60
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بالعامل المادي الذي يعتبر الدافع الأساسي لالتحاق وراء هذا القطاع فكانت اجابتهن بلا هي النسبة الأكبر حيث قدرت ب 60 الشرطيات راجع لحبهن لهذه المهنة والعمل فيها من اجل إثبات الذات وفرض وجودهن في المجتمع وحب الانتماء للوطن هذا ما دفعهم للعمل بهذا القطاع من اجل الحفاظ على امن البلاد والمجتمع بينما الفئة الأخرى التي ترى بان الدافع الأساسي وراء التحاقهن في هذا القطاع هو العامل المادي وبالتالي فكانت إجابتهن بعم والتي قدرت بنسبة 40 وذلك راجع الى ان العامل المادي يعتبر من الأساسيات وفي وقتنا الحاضر بإمكان كل أفراد الأسرة العمل لتلبية حاجيات المعيشية نظرا لغلاء المعيشة وصعوبة ظروف الحياة وهذا ما دفعهن للعمل من اجل جلب المال لتحسين المستوى المعيشي أما من خلال هذا كله إلا أن العامل الأساسي لالتحاقهن وراء خذا القطاع هو رغبتهن للعمل في هذه المهنة وباستطاعتهن الحفاظ علة امن البلاد والسعي إلى تحقيق الاستقرار .

.

الجدول رقم 06: يتعلق بمدى وجود فرص عمل أخرى قبل الالتحاق بهذا القطاع

الاحتفالات	التكرار	النسبة
نعم	10	% 50
لا	10	% 50
المجموع	20	% 100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بمدى وجود فرص عمل أخرى قبل الالتحاق بهذا القطاع فكانت إجابتهن متساوية حيث قدرت كلتا النسبتين ب % 50 فمنهن من بحثن عن فرص العمل قبل الالتحاق بهذا القطاع وهناك من لم يبحثن عن فرصة عمل والتحقن مباشرة بقطاع الأمن وهذا راجع إلى مستوياتهن فاللاتي ذات مستوى ثانوي لم تبحث غن فرص عمل اخرى.

غير ان هذا الميدان باعتبار أن مستواهن محدود ولا يسمح بالاطلاع على فرص عمل أخرى فكان اتجاههن مباشرة إلى الشرطة أما بالنسبة للاتي مستواهن جامعي ونظرا لإدراكهن بضرورة تواجد المرأة في الميدان وبفضل مختلف التخصصات التي تخصصن فيها تستطيع الكثير لذا فكانت لهن فرص في البحث غن أعمال أخرى غير هذا القطاع لذا فالنسب متساوية منهن من رغبنا في هذا العمل ومنهن من بحثن عن فرص أعمال أخرى ألا أنهن التحقن في الأخير بهذا القطاع.

جدول رقم 7: يتعلق بمدى تفضيل العمل في مؤسسات أخرى على العمل في قطاع الأمن

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	11	%55
لا	9	%45
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن هناك شرطيات يفضلن العمل في مؤسسات أخرى على هدا العمل في قطاع الأمن فكانت إجابتهن بنعم والتي قدرت ب % 55 وذلك راجع لأنه قطاع حساس ومهنة شاقة بالنسبة للمرأة ناهيك على أنها خطيرة كما لا ننسى نظرة المجتمع السلبية التي قد تؤثر على أداؤها وبالتالي فالعديد من الشرطيات يفضلن العمل في مؤسسات أخري باعتبار أن طبيعة العمل فيها صعب بينما الأخريات التي كانت إجابتهن بلا حيث قدرت بنسبة 5 % لا يفضلن العمل في مؤسسات أخرى عن هذا العمل في قطاع المن وذلك راجع لحب الانتماء للوطن والتي كانت عند البعض الحلم منذ الصغر وبالتالي فاليوم المرأة بفضل إرادتها القوية استطاعت أن تجسد مكانتها وتفرض وجودها في المجتمع باعتبارها عنصر فعال فيها.

المحور الثالث: تأثير الصورة الذهنية للمجتمع على أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن:

الجدول رقم 8 :يتعلق بمدى مواجهة الشرطية للصعوبات بغية الالتحاق في قطاع الامن :

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	12	%60
لا	08	%40
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي المتعلق بمدي مواجهة الشرطيات للصعوبات وراء التحاقهن في هذا القطاع فكانت إيجابيهن بنعم أي واجهن العديد من الصعوبات حيث قدرت بنسبة 60% وذلك راجع لأنه ليس بالسهل الانتماء لهذا القطاع لأنه قطاع حساس ومن بين الصعوبات التي واجهتهن كالتنقل من مكان لأخر بغية إجراء المسابقة ومن جهة أخري العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة العمل في هذا القطاع أيأن أغلبهن من عائلات محافظة كان من الصعب عليهن المشاركة في مثل هذه المسابقات كما لا تفوتنا نظرة المجتمع السلبية خاصة المجتمع الشاوي المعروف عنه بالمتعصب ولأنه قطاع صعب يلتزم بمكافحة الجريمة وتقديم مرتكبيها للعدالة ومكافحة الإرهاب وهذا جد صعب على المرأة التي كانت تقتصر أعمالها في البيت فقط والتي كانت تراه بأنه عمل رجالي وبالتالي جعلهن يواجهن صعوبات بينما الفئة الأخرى وذلك راجع إلى عدم مواجهتهن للصعوبات _ التي لم تواجه صعوبات فقدرت نسبتها ب 40 % وبالتالي فرغبتهن القوية أدت بهن إلى عدم مواجهة الصعوبات أو أية عراقيل تكون الحاجز يبنها وبين الالتحاق وراء هذا القطاع إضافة إلى عدم تلقي معارضة من قبل المجتمع الذي تعيش فيه لذا فهي ليست بالمهنة السهلة التي تستقطب أيا كان لجهازها بل لها خصائص تميزها عن باقي المهن من حيت الصعوبة والخطورة وهذا ما دفع بالشرطية لتحطيم القيود واقتحامها لهذا الميدان بكل شجاعة وبسالة لتبين للمجتمع بأنها قادرة على حماية الوطن.

الجدول رقم 9: يتعلق بمدي تعرض الشرطية لنفس المخاطر التي بتعرض لها الرجل العامل معها بقطاع الامن:

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	16	%80
لا	04	%20
المجموع	20	% 100

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الشرطية معرضة لنفس المخاطر التي يتعرض لها زميلها بالعمل باعتبار أنهم متساوون الحقوق كذلك معرضين لنفس المخاطر حيث كانت نسبة الإجابة هي النسبة الأكبر وذلك راجع لطبيعة القطاع والمعروف عنه انه بنعم والتي قدرت بنسبة 80% محفوف بالمخاطر وكونه قطاع شاق كما لا ننسى الظروف التي تمر بها البلاد الإرهاب كثرة المجرمين لاسيما في هذا المجال وبما أن المرأة موظفة داخل هذا المؤسسة وتعمل على استقرار ومحافظة المجتمع فطبيعي جدا أن تكون هي الأخرى مهددة بالمخاطر ومواجهة المصاعب كالتعامل مع الأشخاص المجرمين سواء أثناء العمل أو إجرام مروري أي خارج المؤسسة كما لا ننسى الاستفزازات وغيرها من التصرفات الغير لآبقه بها والتي قد تؤثر على أداؤها في العمل أما فيما يخص باللاتي لا تتعرضن للمخاطر فكانت أجابتهن بلا والتي قدرت بنسبة % 20 وذلك راجع لطبيعة العمل الممارس فهو يقتصر على العمل داخل الإدارة فقط وذلك مرتبط بالمستوى التعليمي فكلما كان مستواهن التعليمي اعلي كلما كانت المناصب عليا وبالتالي فهن لا يتعاملن مع المجتمع الخارجي أي العمل يكون داخل المنظمة وبالطبع فهي محمية عكس الأخريات التي تحتك مباشرة بالميدان مباشرة ونستنتج انه مهما كانت الظرف الصعبة والمخاطر إلا أن المرآة أبت أن تتحداها

حيث تريد أن تقف وقفة دفاع وصمود للدفاع عن الوطن وامن البلاد كونها هي الأخرى تحس بالمسؤولية اتجاه بلادها.

الجدول رقم 10: تعلق بمدى اقتناع الشرطيات بالعمل في قطاع الأمن:

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن معظم الشرطيات مقتنعات بعملهن في هذا القطاع حيث قدرت بنسبة 75% وهي النسبة الأكبر وبما أنهن في هذا القطاع عن رغبة وحبهن لهذه المهنة كما سبق وان ذكرنا ذلك ا فهن مقتنعات بالعمل في هذا القطاع بينما اللاتي ليست مقتنعات بعملهن في هذا المجال فكانت الإجابة بلا والتي قدرت بنسبة 25% وهي النسبة القليلة مقارنة مع الأخريات وذلك لصعوبة المهام الموكلة لهن والمخاطر التي تحتويها المهنة لذا فنلاحظ أن الأغلبية مقتنعات بعملهن في هذا القطاع وذلك لحبهن للمواجهة والحفاظ على امن المجتمع وتحقيق مكانتهن فيه .

ثانيا) نتائج الدراسة في ضوء الفرضية:

في البداية البحث هو عبارة عن فكرة في ذهن الباحث أو فكرة تؤخذ من دراسة سابقة وعن طريق هذه الفكرة تكون المفاهيم والاجابة عن التساؤلات التي يطرحها الباحث لان الجانب النظري بدون الجانب الميداني يكون عقيم.

فالميدان هو المكان الخصب الذي تتولد عنه الحقائق العلمية، والهدف من هذا البحث هو الاجابة عن التساؤلات الرئيسية التي طرحت في الاشكالية واختبار الفروض المطروحة وعليه، يمكن ان نلخص أهم النتائج لهذه الدراسة البحثية حسب الفروض المطروحة وهي كمايلي:

على ضوء ما تقدم استخلاصه من خلال تعليقنا عن الجداول الخاصة بالفرضية الأولى والمتعلقة بنظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في قطاع الأمن(الشرطية) وتبعا لذلك فقد توصلت إلى أنها نظرة سلبية أيأن المجتمع مازال غير مقتنع بوجود المرأة في مجالات العمل بصفة عامة وبالتحديد في قطاع الأمن بصفة خاصة ويرى أن هذا القطاع يخص الرجل وحده وهذا ما دفعه غالى عدم احترامها وقدر ذلك بنسبة 65 % يعتبر الدافع الأساسي الذي كان وراء التحاق الشرطيات بقطاع الأمن رغبتهن الشديدة وحب الوطن والدفاع على امن المجتمع وحماية البلاد باعتبار أنها قادرة على إثبات وجودها وتحقيق مكانتها في المجتمع المحيط الاجتماعي يفرض على الشرطية الالتزام بالعادات والتقاليد لذا مهما كان مستواها العلمي ومنصبها في العمل واحتلالها للمراتب العليا فهي مجبرة على الالتزام وذلك راجع للمجتمع المحافظ التي تعشن فيه, وقد تكون صفة في شخصية الإنسان في حد ذاته حسب رأي العديد من المبحوثات .

ثالثا) النتيجة العامة:

من خلال تطرقنا لموضوع نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في قطاع الأمن فوصلنا إلى مجموعة استنتاجات وهي كالتالي:

- ✓ هناك اختلاف في نظرة المجتمع إلى المرأة الشرطية فهناك من يحترمها وهناك من لا يحترمها وبالتالي فالنظرة السائدة هي السلبية فالمجتمع مازال ينظر نظرة سلبية اتجاه المرأة العاملة وخصوصا في قطاع الأمن.
- ✓ هناك تحفظات بالنسبة لموضوع الزواج بالشرطيات.
- ✓ هناك العديد من الشرطيات لا يفضلن العمل في المؤسسات الأخرى ويرغبن في البقاء في قطاع الأمن وذلك باستطاعتهن القيام بالواجبات المهنية وأداء جيد في خدمة الوطن وهذا راجع لحبهن للمهنة.

- ✓ أما بالنسبة للصعوبات والتحديات التي تواجه الشرطيات فتوصلنا إلى أن ذلك مرتبط بالرتبة، فكل رتبة تختلف عن الأخرى من حيث الصعوبة والأكثر تعرض للصعوبات هن عونات الأمن، وهذا نظرا لعملهن المباشر بالميدان واحتكاكهن اليومي بمختلف الفئات الاجتماعية، هذا ما يخلق لها نوع من الاضطراب والقلق مما يؤدي سلبا على أدائها.
- ✓ أما أثناء عملية التدريب فهي أيضا الرتبة الأكثر تلقيها للصعوبات، وهذا لان عملها يكون بعد التكوين خارجي أكثر منه داخلي, عكس الحقيقة التي وجدناها عند ذوات الرتب العليا اين تقل مواجهتها للصعوبات سواء في التدريب آو أثناء العمل في الميدان فعملها يكون داخلي أكثر منه خارجي.
- ✓ كما لا ننسى نظرة المجتمع السلبي لعمل المرأة في قطاع الأمن إضافة إلى الاهانات التي تتعرض لها من طرفة أي انه مازال غير متقبل فكرة عمل المرأة في مثل هذه القطاعات التي يراها مناسبة للرجل فقط.
- ✓ ورغم كل هذه الصعوبات إلا أنها تحدت المجتمع لتثبت وجودها وتحقق مكانتها وأنها قادرة على حماية الوطن.
- ✓ كما تؤثر الصورة الذهنية للمجتمع على أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن وهذا ما جعلها لا تؤدي واجباتها على أكمل وجه وبالتالي الانسحاب من هذا القطاع.

خاتمة

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها حول نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في قطاع الأمن(الشرطيات) وبعد التدقيق في هذه المعطيات التي جمعناها وحللناها نظريا وميدانيا توصلنا إلى أن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائر عامة ولأغواطي خاصة في كل الميادين والمجالات خاصة فيما يتعلق بوضع وعمل المرأة فيها أين أصبحت الرغبة الشخصية هي الغالبية في اختيار لنوع النشاط المهني لعل أهم هذه الوظائف التي أصبح الإقدام عليها بتزايد في الآونة الأخيرة مهنة الشرطة المتداولة في دراستنا هذه.

وهذا نظرا لحاجة الميدان لتواجد المرأة فيه نظرا لطبيعة المهام التي لم تعد كالسابق بل عرفت هي كذلك تطورا وتغيرا لذلك لم يصبح الاختيار على أساس القوة الجسدية بل تعداه إلى القوة العلمية التي لها الدور المهم وهذا ما سمح للمرأة بان تكون عضوا في الجهاز له أعماله واختصاصاته التي تتكامل مع اختصاصات الرجل، وبالرغم من النظرة السلبية من طرف المجتمع إلى المرأة في مثل هذه القطاعات إضافة إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها سواء من قبل المجتمع أو من قبل القطاع في حد ذاته إلا أنها استطاعت إثبات وجودها وفرض شخصيتها في المجتمع وحتى في القطاع وهذا راجع لقدرتها على المساهمة في الأعمال ذات الطابع الاجتماعي كالأعمال الإدارية، وعمل سجل الأحداث، الإعلام الآلي، الشرطة العلمية، الأعمال الوثائقية، وكذا تفتيش النساء وغيرها من الأعمال فرغم كل هذه المجهودات من جهة والإقبال الشديد للفتيات للجهاز في الآونة الأخيرة نلاحظ أن الجهاز بشكل عام مازال محدود ومتحفظ فيما يخص ببروز العنصر النسوي كقوة بارزة بمختلف الرتب والإطارات.

فمن خلال ما تطرقنا إليه فيما سبق أن المرأة اليوم استطاعت بفضل جهودها المبذولة أن تحط رحالها في جميع القطاعات والميادين بما فيها الأمن الذي مازال المجتمع غير متقبل لعمل المرأة في مثل هذه الميادين فهي استطاعت أن تقتحم كل هذا بفضل عزيمتها وإرادتها القوية وتبقى هذه المعطيات مجرد اقتراحات نابعة من ملاحظات مختلفة استنتجناها من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها معرفة مدى وجود العنصر النسوي في هذا القطاع والنظرة التي

خاتمة :

يتلقينها من طرف المجتمع خاصة أن مثل هذه الدراسات تفتقر كثيرا للدراسات السوسيولوجية .

قائمة المراجع

اولا) الكتب :

1. إحسان محمد حسن ، **علم اجتماع العائلة** ، ط 2 ، عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2009 .
2. بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر** ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
3. بركات درار أنيسة ، **نضال المرأة خلال الثورة التحريرية** ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب .
4. الخوالي نعيمة، **الزواج و العلاقات الاسرية**، مصر ، دار بورسعيد للطباعة و النشر .
5. مقدود فريد الحاج ، **أثر عمل المرأة الشرطية على علاقتها الاسرية** ، الرياض ، دار نايف للنشر و التوزيع .

ثانيا) المذكرات و الاطروحات:

6. زكور محمد سمية ، **تمثلات المجتمع الصحراوي للمرأة العامة ليلا في قطاع الصحي "دراسة ميدانية بمدينة ورقلة "** ، مذكرة ماستر في العلوم الاجتماعية ، تخصص تنظيم و عمل ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

7. سعداوي زهرة ، **إشكالية ممارسة المهنية لعمل المرأة داخل ميدان الامن** ، مذكرة ماجستير ، الجزائر.

8. لزغد فيروز، **التحرش الجنسي ضد المرأة**، مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع ، تخصص : تنظيم و عمل ، جامعة الجزائر .

9. ممزوز جمعة ، **نظرة المجتمع الى المرأة العاملة في قطاع الامن** ، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية ، جامعة العربي ن مهيدي (ام البواقي) ، 2016.

ثالثا) الملتقيات و الندوات :

10. ألا عب الله الطائي ، **المشكلات التي تواجه العاملات في الشرطة النسائية " دراسة ميدانية في امرة الشارقة "** ، الامارات العربية المتحدة ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2019 .

11. رمضان عمومن ، **عمل المرأة بين صراع الدور و الطموح** ، جامعة قاصدي مرباح ، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الاسرة ايام 09/10 أفريل.

رابعا) المواقع الالكترونية :

12. موقع الكتروني ، http://www.aps.dz/ar/societe/54173-10 ، اطلع عليه يوم : 2020/06/16 .

13. موقع الكتروني ، https://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=36629 ،اطلع عليه يوم : 2020/06/16 .